

مجلة
كلية الآداب
بالجامعة المصرية



المجلد الرابع

الجزء الأول

مايو ١٩٣٦

تصدر هذه المجلة مرتين في السنة : في مايو وفي ديسمبر ،
وثنى النسخة الواحدة منها مع أجرة البريد عشرة قروش ،
وتوجه المكاتبات الخاصة بها إلى سكرتير كلية الآداب بالجيزة .

القاهرة

مطبعة الخزانة العامة والنشر

جزوب
مَعِينُ التَّارِخِ
لأهل التَّارِخِ

مصر عند مفرق الطرق

١٧٩٨ - ١٨٠١

(المقالة الأولى)

ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية

كما شرحه حسين أفندى أحد أفندية الروزنامة في عهد الحملة الفرنسية

تمهيد :

بلغت مصر في السنوات من ١٧٩٨ إلى ١٨٠١ مفرق الطرق ، فقد ختم الاحتلال الفرنسي في تلك السنين عهداً من تاريخها ومهد لعهد آخر : لعهد محمد على وخلفائه . وقد خآف فرنسيو حملة بوناپرت — من علماء ورجال حرب وسياسة وإدارة — الشيء الكثير عن مصر كما وجدوها ، ويستطيع الباحث في تاريخ مصر العثمانية أن يصور لنفسه — بواسطة ماخلفه الفرنسيون — مصر في ختام العهد المملوكي العثماني وأن يتدرج بأبحاثه من ذلك الموضع إلى موضع سابق له حتى يصل للفتح العثماني نفسه . كما أن الباحث في تاريخ مصر الحديثة لا يجد موضعاً يبدأ منه عمله خيراً من ذلك الموضع ، وهو لا يستطيع بغير ذلك أن يدرك مدى التطور الذي حدث في القرن التاسع عشر .

وسنحاول في هذه المقالة وأخواتها تصوير مصر عند مفرق الطرق ، وأن يكون هذا التصوير عن طريق عرض طائفة من الوثائق الأصلية عرضاً مصحوباً بالشرح الوافي ، والتحليل الدقيق .

التعريف بحسين أفندى وأجوبته :

لما تولى الفرنسيون حكم مصر كان مما اهتموا به أكبر اهتمام أن يعرفوا طرق حكمها ، ونظم أرضها وجباية أموالها . حرص على هذا رجال الإدارة منهم كما حرص عليه العلماء ، فمن الأولين بوسيلج (Poussielgue) مدير المالية ، أو كما عرفه المصريون إذ ذاك « بوسليك » مدير الحدود ، ثم خليفته في الإدارة المالية استيف (Estève) ، ومن الآخرين لانكريه (Lancrét) وجيرار (Girard) المهندسان وعضوا الجمع المصرى .

وقد عانوا في هذا السبيل أشد العناء . وذلك أنه عند قدوم بونابرت غادر البلاد الباشا العثمانى ، وصحبه في فراشه روزنامى ، كبير الإدارة المالية ، وقد أدى هذا القرار وسقوط الحكومة القائمة ، وهزيمة المالك إلى شىء كثير من اختلال الأحوال واضطراب الأمور . هذا إلى أن جل المباشرين للشؤون المالية ، وبخاصة الأقباط منهم ، كانوا حريصين على أن لا يفضوا بما عندهم من أسرار مهنتهم ، فهم — من جهة — لم يطعموا بعد إلى استقرار الأمر للفرنسيين ، وهم — من جهة أخرى — يريدون بقاء تصريف هذه الشؤون في أيديهم . وقد روى استيف نفسه أنه لما تملكه اليأس من فرط مراوغتهم تحايل حتى جمع عدداً منهم في منزله ، وأغلق الأبواب وأبقاهم في منزله في الأسر ثلاثة شهور اضطروا في خلالها إلى أن يقدموا له بيانا دقيقا بما هو مربوط على البلاد من أنواع الأموال بلداً بلداً^(١) .

ولكن استيف وأقرانه لم يلقوا من بعض شيوخ القاهرة ، وكبار أهل الديوان كل هذا الاعنات ، واستطاع لانكريه بفضلهم أن يضع مقالته في نظام ضرائب

(١) Estève : Compte rendu de l'administration des finances pendant l'établissement des Français en Egypte. pp. 350 — 351.

مطبوع بلا تاريخ — (في محفوظات كلية الآداب) .

الأرض الزراعية وحكومة بلاد الأرياف المنشورة في كتاب وصف مصر^(١) ، كما استفاد منهم استيف في تحرير مقالته المستفيضة في مالية مصر من الفتح العثماني إلى الفتح الفرنسي المنشورة في نفس الكتاب^(٢) .

وكان ممن أعان استيف بكل ما يعلم حسين أفندي من رجال الروزنامة — فأجاب على الأسئلة التي وجهها إليه ، ونظم إجاباته في ستة عشر بابا ، وكان هذا في ١٣ محرم سنة ١٢١٦ أو أواخر مايو سنة ١٨٠١ أى قرب انتهاء العهد الفرنسي .

وهاك بيان هذه الأبواب كما وردت في الأصل .

الباب الأول : في تعريف القاهرة | وبعبارة أصح باشوية مصر | ونظامها وأمرائها ، الباب الثاني في تعريف صناع مصر وعدتهم وخدمتهم ، الباب الثالث في تعريف الأوجاقات السبعة وأسمائها ، الباب الرابع في تعريف الحكام القاطعين بالأحكام الشرعية مثل القاضي وغيره ، الباب الخامس في تعريف الأفندية وخدمتهم الباب السادس في تعريف الولايات وبلاد الأقاليم المصرية ، الباب السابع في تعريف التزام الملتزمين ، الباب الثامن في تعريف الأراضي ووضع يد الملوكة عليها ، الباب التاسع في تعريف البلاد وضبط أطيانها حين تداولت هذه المملكة إلى السلطان سليم ، الباب العاشر في تعريف الميرى وتمكين الملتزم من الالتزام ، الباب الحادي عشر في تعريف تمكين الملتزمين في الالتزام والفلاحين من الأراضي ، الباب

(١) في المجلد الحادي عشر من ٤٦١ إلى ٥١٧ من القسم الخاص بالحالة الحاضرة من كتاب وصف مصر ، الطبعة الثانية ، باريس سنة ١٨٢٢ — وفي هذه المقالة سنجيل القارئ على تلك الطبعة وحدها .

(٢) في المجلد الثاني عشر من ٤١ إلى ٢٤٨ من نفس القسم من نفس الكتاب .

وقد لحص المؤلفان إبراهيم بك زكي في كتابه « الحالة المالية والتطور الحكومي في عهد الحملة الفرنسية ومحمد علي » المنشور في القاهرة (بلا تاريخ) . وقد رأى زكي بك استبعاد الجداول الطويلة جدا التي وردت في مقالة إستيف ، وهذا مما يؤسف له لأن تلك الجداول تصور الحالة المالية تصويرا تاما . هذا وقد استخدم المؤلفان سمو الأمير عمر طوسون في كتابه « مالية مصر من عهد الفراغة إلى الآن » — الاسكندرية ١٣٥٠ / ١٩٣١ .

الثاني عشر في تعريف مقدار الميرى إلى غاية تحرير حسن باشا كان قدره أى شىء ،
والآن قدره أى شىء ، الباب الثالث عشر في تعريف سبب ترتيب الميرى على البلاد
وقدره ، الباب الرابع عشر في تعريف سبب ترتيب مصاريف الميرى ، الباب الخامس
عشر في تعريف الموارث وما يخص بيت المال ، الباب السادس عشر في تعريف
الأسئلة الآتى ذكرها فيه [وهى متنوعات أغلبها تاريخى] .

وتقع هذه الأبواب فى ٧٥ صفحة فى مجلد مخطوط بقلم معتاد محفوظ بدار
الكتب المصرية تحت رقم ١١٥٢ فى فهرس التاريخ . وقد أخطأ محرر الفهرس فبدلاً
من أن يقول أنها الأجوبة التى أجاب بها حسين أفندى استيف خزينة دار الجمهورية
وضع لفظة « أساقفة » بدلاً من استيفو الموجود بالأصل . وقد بينا أرقام الصفحات
الأصلية داخل أقواس . هذا وقد كتب على المجلد ما يفيد أنه اشترى من تركية
المرحوم قدرى باشا وأضيف فى ١٠ نوفمبر ١٨٨٩ .

وينسب حسين أفندى صاحب هذه الأجوبة إلى الروزنامة — وقد تولاهما
فعلاً فى أيام الاحتلال الفرنسى دون أن يتلقب بلقب روزنامى مصر^(١) . والروزنامى
— كما قال حسين أفندى — يجب أن « يكون عاقلاً مسلماً وهو وكيل عن السلطان
فى الأموال الميرية وهو الذى يرد المشورة على الباشاوات فى كامل الأمور
الصالحة »^(٢) — وهو رئيس أفندية الروزنامة التى « رتبها السلطان سليم ترتيباً عظيماً
وجعلها من أسرار الملوك على سائر تعلقات الناس » ، وقد مكن السلطان الأفندية
فى وظائفهم « ومن بعدهم فى ذرياتهم ومماليكهم إن كانوا يكونوا أهلاً إلى صناعة
الكتابة ، ولا يقع فيهم تغيير ولا تبديل إلا بالموت أو بخيانة ظاهرة ، وكل من مات
منهم يدفع أتباعه الحلوان إلى نائب السلطان ويُمكنون فى ذلك بالحلوان الذى

(١) Estève : " Compte rendu " cité, p. 354.

(١)

(٢) السؤال السادس من الباب السادس عشر .

يدفعونه» (١). ووصفهم استيف في مقاتته في مالية مصر بأنهم كانت لهم مكانة بين قومهم ، وأنهم بلغ بهم الحرص على سرية أعمالهم أن ابتدعوا خطأ لكتابة حسابهم لا يمكن لغيرهم قراءته (٢). ثم أضاف إلى ذلك أن الشرقيين كانوا يباهون بما أوتى أفندية الروزنامة من الاطلاع ولين الجانب . أما عن أصلهم فقد لاحظ استيف أن أكثرهم كان من المالك ، وأنهم كانوا عادة يُعَدُّون ممالكهم لتولى وظائفهم (٣). هذا وفي أكثر من موضع في الجبرتي نجد ما يؤيد قول استيف عن اشتغال الأفندية بالعلم من معقول ومنقول .

يخطئ ، إذن من يتوهم أن الإدارة العليا لمالية مصر كانت في يد الأقباط ، والواقع — كما سنرى — أنه لم يكن بالروزنامة من غير المسلمين إلا ثلاثة صيارف من اليهود . ولم يأت اتصال الأقباط بالمالية إلا عن طريق اشتغالهم بالجباية في بلاد الأرياف ، وبمباشرتهم لخصص الأمراء من المالك ، وبالتزام موسريهم ببعض الاحتكارات الحكومية .

قلنا إن حسين أفندي تولى عمل روزنامى مصر أثناء الاحتلال الفرنسى ، ولكن يجب أن نضيف إلى ذلك أن الروزنامة — كما وصفها هو في أجوبته — بطل عملها أثناء ذلك الاحتلال ، وقد عهد الفرنسيون ببعض اختصاصها إلى لجنة من خمسة كان أعضاءها المصريون الشيخ المهدى وحسين أفندى والمعلم فلتاؤوس (٤) .

ولا نستطيع الآن التحقق من تاريخ حسين أفندى بعد جلاء الفرنسيين عن

(١) السؤال التاسع عشر من الباب الخامس .

(٢) هو خط القرمة المشهور ، وصفه Deny بأنه :

« Sorte d'écriture destinée aux mandarins de l'ancienne administration et dont le déchiffrement présente les difficultés, que l'on sait, pour ceux qui n'en ont pas la routine. » Deny : Sommaire des Archives turques du Caire. p. 33.

(٣) Estève : Memoire Sur les Finances de l'Egypte. p. 242.

وما ذكره عن اتخاذ الأفندية للمالك يرجع إلى ما لوحظ من ضعف تأصل نسل المالك بمصر ، وهو مبحث من المباحث الهامة في تاريخهم .

(٤) Estève : Compte rendu cité. p. 354.

مصر ، وليس لدى ما يثبت — أو ينفي — أنه هو نفس حسين أفندى الذى تقلد
الروزنامة فى عهد محمد على ، ثم بلغ منصب الدفتردارية فى جمادى الثانية من سنة
١٢٢٢ ، ثم تقم عليه الباشا أموراً فأمر بضربه وتجريده من وظيفته وكان ذلك
فى عام ١٢٢٨^(١) .

تحليل أجوبة حسين أفندى :

من يحقق النظر فى هذه الأجوبة ثم ينتقل لدرس مقالة استيف فى مالية مصر
ولمطالعة الحوادث كما سجلها الجبرتى لا يمكنه إلا أن يلاحظ أن حسين أفندى إما أنه
كان شديد الغفلة أو أنه تعمد فى وصفه أن ينحون نحو التقرير النظرى فقط ، وذلك
لأنه تجنب تفصيل الواقع تجنباً يكاد يكون تاماً — اللهم إلا فى موضع أو موضعين
اضطره السائل فيهما إلى أن يتحدث عن بعض ما أحدثه الأمراء المماليك فى أيامه
من الحوادث ، وبذلك لانكاد نلمس فى أجوبته أى أثر لما كان سائداً من
الاضطراب والعسف ، من غصب الأقوياء وضياع الحقوق واختلال السجلات
والمقاييس والسكة مما سنتبينه كله واضحاً عند مانعروض فى مقالتنا الثانية لمقالة استيف
فى مالية مصر .

لم يصدر هذا عن غفلة لحسين أفندى كان من رجال الروزنامة ، وكان على
رأسها أيام الفرنسيين فهو على تمام الاتصال بما هو واقع . إنما صدر هذا عن رغبته
فى الإجابة على الأسئلة التى وُجّهت إليه بوصف ترتيب الديار المصرية كما رسمه
السلطين ، وكما يجب أن يكون لا كما عبثت به حوادث الزمان .

ولهذا النحو من وصف النظم قيمته ، إذ هو يدلنا من جهة على نوع الكمال
الذى كان ينشده الموضعون ، ويبعثنا — من جهة أخرى — على استقصاء أسباب

قصور الناس عن بلوغه ، أو بعبارة أخرى أسباب ابتعاد الواقعى عن القانونى . هذا إلى أن أجوبة حسين أفندى تصور لنا ما كان يعرفه أهل العلم عند نهاية العصر المملوكى العثمانى عن الأصول التاريخية لنظم ذلك العهد .

يعتقد حسين أفندى أن النظم التى وصفها كانت كلها مما رسم به السلطان سليم عند فتحه لمصر ، ثم يقرر أن السلطان سليم فيما رسم من النظم الخاصة بجيازة الأرض الزراعية وربط الأموال لم يكن مبتدعا بل كان مقررًا لحقوق وخطط ترجع لعهد قديم جداً ، لعهد استوزار فرعون لسيدنا يوسف عليه السلام .

أما أن ترتيب الديار المصرية كما جاء فى أجوبته كان من رسم سليم أو أى سلطان آخر ، فقد ثبت أن هذا لم يكن كذلك بل ثبت على العكس أن ظروف الأحوال كان لها فى إحداثه تأثير أكبر من تأثير التشريع السلطانى . يتضح هذا أولاً فى المجلد الخامس من تاريخ ابن أياس الذى نشر أخيراً^(١) والذى يتناول الكلام على عهد نيابة خير بك ، وهو أول من تولى النيابة عن السلطان العثمانى فى إدارة شؤون مصر . وتجد فى هذا الكتاب خير بك يعالج المسائل بقدر جهده طبقاً لقواعد سياسية أساسية لا طبقاً لنظام موضوع . ويتضح هذا ثانياً فى بحوث العلامة سلفستردى ساسى — فى تاريخ تطور حق ملكية الأرض الزراعية فى مصر — التى أعيد طبعها فى أيامنا فأصبحت بذلك أقرب منالاً مما كانت^(٢) . وقد استطاع سلفستردى ساسى أن يثبت بواسطة تحليل بعض الوثائق فساد مازعه بعض الباحثين من أن رعايا الدول الشرقية الاستبدادية ليست لهم حقوق مدنية . كما استطاع أن يكشف لنا عن جانب من ذلك التطور فى النظم الذى أشرنا إليه ، وإن كان كشفه هذا

(١) الجزء الخامس من كتاب بدائع الزهور فى وقائع الدهور تأليف محمد بن أحمد بن إياس الحنفى ، نشر للجمعية المستشرقين الألمانية باعتناء كاله ومحمد مصطفى وموريس سوبرنهايم فى استانبول سنة ١٩٣٢ .

(2) Bibliothèque des Arabisants Français : Première Serie : (٢)
Silvestre de Sacy. 2 tomes. Publications de l' Institut français d'Archéologie
Orientale. Le Caire 1923. tome II pp. 1 — 278.

غير متصل الحلقات . ومهما يكن فقد أرشد الباحثين إلى الطريقة المثلى فى دراسة هذا الموضوع ، وهى الطريقة التى تقوم على قاعدتين : الأولى تحليل وثائق أصلية من عصور مختلفة (وقد فعل نفسه ذلك) ، الثانية موازنة ما حدث فى مصر بما حدث فى ممالك ظروفها مماثلة لظروف مصر كـ بعض ولايات الأمبراطورية الهندية مثلاً (وقد تَبَّه إلى ما فى هذه الموازنة من نفع) .

وأما ما ذهب إليه حسين أفندى عن تأصل القواعد التى قامت عليها السياسة المالية والإدارية فى هذه البلاد — وقد عبّر عن هذا التأصل بنسبتها لعهد وزارة سيدنا يوسف — فأمر يقره عليه البحث الصحيح . إذ أن هذه القواعد كانت مما يمليه واقع الحال وظروف الحياة المصرية فى مختلف العصور .

و بعد فأخـر ما نختم به هذا التحليل هو أن نشير إلى أن شقاء المصريين فى العهد المملوكى العثمانى يجعلنا ننسى حقيقة هامة هى أن من السلاطين والعظماء من كان راغباً أصدق رغبة فى إحقاق الحق وفعل الخير وتثبيت العدل . وقد قال حسين أفندى فى آخر كلامه عندما سئل عن انتفاع السلطان بملك مصر أن هذه المملكة جميعها ملكه وأنه لا ينظر إلى الانتفاع منها بل رتب مصرفها على قدر جبايتها وقرر أن ما فاض من الجباية يبقى لينفق منه فى عمارتها وما ينعم به على الناس .

مذكرة بالمراجع التي استعين بها في التعليق على الأجوبة

- 1 — *Estève* : Mémoire sur les finances de l'Egypte, depuis sa conquête par le Sultan Selym et jusqu' à celle du général en chef Bonaparte, par M. le comte Estève, trésorier général de la Couronne, officier de la Légion d'Honneur, ex-directeur général des revenus publics de l'Egypte.

Description de l'Egypte. Etat moderne. 2^e. édition. Paris 1822. tome. 12. pp. 41 — 248.

- 2 — *Estève* : Compte rendu de l'Administration des finances pendant l'établissement des Français en Egypte.

بلا تاريخ (محفوظات كلية الآداب) .

- 3 — *Lancret* : Mémoire sur le Système d'imposition territoriale et sur l'administration des Provinces de l'Egypte, dans les dernières années du gouvernement des Mamlouks.

Description de l'Egypte. Etat Moderne. 2^e. éd. tome II. pp. 461 — 571.

توفي لأنكريه في عام ١٨٠٧ قبل نشر مقالته وبهذا لم يتمكن من مراجعتها .

- 4 — *Deny* : Sommaire des Archives turques du Caire.
Le Caire 1930.

هذا وقد استعنا أيضاً ببعض مقالات أخرى في كتاب وصف مصر وقد بيناها في مواضعها .

٥ — الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار . الطبعة غير الأميرية .
ولكننا نحيل دائماً على السنين ورقم المجلد .

وقد استعنا أيضاً بصبح الأعشى للقلقشندي (طبعة دار الكتب المصرية)
والجزء الخامس من تاريخ ابن إياس (طبعة كاله وزميليه) وبحوث سلفستري
سأسي التي أعاد نشرها المعهد الفرنسي للآثار الشرقية .

[١] هذا بيان الأجوبة عن السؤالات التى سأل عنها حضرة إستيفو — خزينة دار الجمهور الفرنساوى — عن القاهرة وترتيبها ونظامها من حسين أفندى ، فأجابه عنها بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه لا بقوة فهمه ، وأجابه بالانكسار ، وهذه السؤالات والأجوبة مرتبة على الأبواب الآتى ذكرها فيه ، وحرر ذلك فى ١٣ محرم افتتاح سنة ١٢١٦ .

الباب الأول
مَعِينُ التَّارِيخِ
لأهل التَّارِيخِ
فى تعريف ترتيب القاهرة ونظامها وأمرائها
السؤال الأول

عن نظام مصر حين دخل السلطان سليم : كيف كان نظامها ؟ فأجابه المذكور عن ذلك : حين دخل السلطان سليم وملك مصر ورتبها بترتيب عظيم وأبقى جميع الناس على ما هم عليه ورفع عنهم المظالم والحوادث التى كانت ابتدعتها دولة الجراكسة والتراتب [٢] التى رتبها ويأتى ذكرهم فيما بعد ، وحين أراد التوجه من مصر أقام وكيلا عنه يحكم فى القاهرة المذكورة .

السؤال الثانى

عن الوكيل الذى أقامه ، فأجابه المذكور : إن الوكيل هو الباشا الذى يحضر إلى مصر فى كل سنة^(١) من اسلامبول ، وهو الحاكم فيها بسائر الأحكام ، وأذن له

(١) يجب ألا يفهم من قوله هذا أن الباشا الواحد لا يقيم فى ولايته إلا سنة واحدة ، والحقيقة أن الباشا كان يعين لسنة واحدة قابلة للتجديد . ولكن ما جرى على الباشوات من العزل والنقل جعل متوسط مدة إقامة الواحد منهم فى باشوية مصر نحو سنتين . تجد ثبت أسماء الباشوات من الفتح العثمانى فى آخر الجزء الثالث من Précis de l' Histoire d' Egypte الذى ألفته لجنة من المؤرخين والأثريين ونشرته الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة .
هذا وينبغى ألا يخلط بين لقب باشا القاهرة أو مصر ولقب « والى » فإن الوالى فى ذلك العهد كان يطلق عادة على رجل وظيفته صيانة الأمن فى المدينة وما يتعاقى بذلك فهو شبيه بمحكمدار البوليس فى أيامنا .

بالختم والعلامة على جميع التمكينات التي يقع فيها التغيير بالبيع والشراء^(١) ، ورتب له جنوداً وكتخداء ومهرداراً وخزنداراً وترجماناً ذا فهم وفصاحة ورئيس ديوان وأغاوات ، وجعل مسكنه بالسرايا التي هي داخل قلعة مصر [ورتب له أيضاً] ديوان أفندي^(٢) .

السؤال الثالث

من أين كان إيراد الباشا وعوائده ، فأجابه المذكور أن حضرة السلطان سليم رتب له إيراداً وعوائد معلومة على أصناف البهار في كل فرق [٣] بن أربعائة فضة ، وعوائد على الأمراء والصناجق وقت تلبيسهم ، وعلى كشاف الولايات وقت توليتهم وعلى الجمارك مثل ديوان اسكندرية ورشيد ودمياط وبولاق ومصر القديمة ، وعوائد على أمين البحرين وأمين الخردة وعلى الضربخانة وعلى أرباب المناصب ، وجعل [له] حلوان بلاد الأموات ، وربط عليها أموالاً أميرية في كل سنة تدفع إلى ديوان السلطان ، وقدرها خمسمائة وستة وخمسون كيساً مصرياً^(٣) .

(١) « التمكينات » من أم اصطلاحات ذلك العصر . فلا بد من « تمكين » قديم أو جديد ، واقعى أو وهمي لا اكتساب حق أو الانتفاع بحق . ومن أم التمكينات إذ ذاك « التقاسيط » التي يصدرها الباشا للملتزمين ويمكنون بواسطتها من حصص التزامهم .

(٢) الكتخداء هو الوكيل عن الباشا ، والمهردار أمين خاتمه ، والحزينة دار أمين صندوقه والترجمان معناه واضح . أما رئيس الديوان فليس في المراجع العربية ما يدل على أمره ، وقد بين حين أفندى في إجابته على السؤال التاسع من الباب الأول ما يدل على أنه قد يكون من رجال والى القاهرة . والأغاوات هنا الرجل من جند وموسيقين ورسول في معية الباشا . وديوان أفندي (وصحتها ديوان أفنديسى) سكرتير الديوان أو رئيس كتابه . وهؤلاء الموظفون يكوّنون شبه مكتب الباشا . وسيأتى ذكر غيرهم من أصحاب الوظائف ممن لم تكن لهم نفس العلاقة بالباشا .

(٣) لفهم الإجابة على هذا السؤال وعلى الأسئلة المماثلة له يجب أن نذكر أن صاحب المنصب في النظام المملوك العثماني يختلف عن موظف الحكومة في وقتنا الحاضر فيما يأتى :

أولاً : تقلد الوظائف عن طريق الوراثة كوظائف الروزنامة مثلاً فيتقلد الشخص وظيفة مورثه بدفع الحلوان وهو الرسم الذى تتقاضاه الحكومة لنقل حق أو منفعة من شخص إلى آخر .

ثانياً : تقلد الوظائف عن طريق الشراء كباشوية مصر أو رئاسة قضايتها .

ثالثاً : إن الحكومة إذ ذاك كانت قد لاتدفع للموظف مرتباً ثابتاً شاملاً هو الحال الآن بل ترتب له عوائد على أبواب مختلفة من دخلها أو تعطيه حق فرض رسوم يجيبها لنفسه على أصحاب =

السؤال الرابع

من أين كان إيراد كنتخدا المذكور [أى كنتخدا الباشا] فأجابه أن عوائده كانت على الجهات المذكورة قبله بحسب مقامه ^(١) .

السؤال الخامس

من أين كانت عوائد المهردار ، فأجابه أن عوائد المهردار مرتبة على أصحاب

المصالح الذين ينجز لهم عملا وهكذا أو قد تدفع له مرتبا وتبيح له أن يضيف إليه عوائد تقررها له .
رابعا : أن الحكومة إذ ذاك كانت تفرض على بعض أصحاب المناصب أن يؤديوا لها مالا سنويا نظير تمتعهم بعوائد مناصبهم ، وهذا المال هو الذى نسميه « ميرى الوظائف » وقد ساء استيف فى مقالته فى مالية مصر Impôts sur les Charges .
ولنشرح الآن عوائد الباشا الواردة هنا .

فى كل فرق بن أرباعنة فضة : أى على كل فرق بن مستورد والفرق زنبيل يسع نحو ٣٣ قنطارا من البن — والفضة كانت مسكوكات دقيقة من الفضة والنحاس يطلق على الواحدة منها اسم « نصف » أو « نصف فضة » وهى المعروفة باسم الميدى . والميذى تحريف « لمؤيدى » . وقد تقرر فى أيام الاحتلال الفرنسى أن تصرف كل ١٠٠٠ نصف فضة ب ٣٥ فرنكا و ٢١ سنتيا — وكانت العملة الذهبية الزر محبوب ، والمحجوب يساوى إذ ذاك ١٨٠ فضة — وكانت المبالغ الكبيرة تقدر إذ ذاك بالأكياس — والكياس المصرى يطلق على مبلغ قدره ٢٥٠٠٠ نصف — راجع مقالة Samuel Bernard عن النقود المصرية فى الجزء السادس عشر من كتاب وصف مصر الصفحات ٢٩٣ و ٣١٣ و ٤٢١ و ٤٢٢ .

وعوائد على الصناجق وقف تلبسهم . أى عندما يلبسهم فروة أو قفطان المناصب اتى يعينون لها يتقاضى منهم عوائد — ديوان الاسكندرية إلى أى جركتها — وسنشرح أمين البحرين وأمين الحردة فى موضعهما .

أما حلوان بلاد الأموات . فعناه أن حصص الالتزام التى يموت ملتزموها (فتصبح بذلك بلاد أموات) يستطيع ورثة هؤلاء الملتزمين نقلها إلى أنفسهم بشرط تأدية الحلوان — فهو فى هذه الحالة بمثابة رسم تسجيل مقدار ثلاثة أمثال فاقص الملتزم . وقد نزل السلطان للباشا عن هذا المورد .

أما الجملة الأخيرة من الإجابة وربط عليها فليست واضحة — وقد ظننت أنه قد يكون وضع عليها بدلا من عليه ، وبقصد من ذلك أن الباشا يؤدى للدولة ميرا عن وظيفته قدره ٥٥٦ كياسا ولكن هذا المبلغ يزيد كثيرا على مبلغ ١٠٦٢٥٠٠٠ نصفا الذى قرر استيف فى مقالته فى ص ١٠٩ أنها كانت الميرى الذى يؤديه الباشا للسلطان عن وظيفته .

هذا وقد أجل استيف فى مقالته فى ص ١١١ ذكر العوائد المقررة للباشا فى مالا يخرج عن إجابة حسين أفندى .

(١) أى أن عوائد كنتخدا هى على نفس الجهات المقررة عليها عوائد الباشا ، ولكن =

التكينات مثل التقاسيط والفرامانات والتذاكر الديوانية التي تختتم بختم وكيل السلطان وهو [٤] الباشا^(١) .

السؤال السادس

من أين كانت عوائد الخزينة [دار] فأجابه أن عوائدها [عوائده] مرتبة على الأمراء والكشاف حين توليتهم ، وعلى أرباب المناصب التي سبق ذكرها بحسب مقامهم بموجب تعريف الخزينة دار القديم إلى الجديد في كل سنة^(٢) .

السؤال السابع

من أين كانت عوائد الترجمان وخدمته ، فأجابه أن الترجمان خدمته الوقوف في كل ديوان لأجل تعريف الكلام بكل لسان ، وعوائده على جانب كشاف الولايات ، وعلى الباشا له عوائد يقل لها ترقى ، وله خرج في كل يوم لحم وأرز وغيره .

السؤال الثامن

من أين كانت عوائد ديوان أفندى ، فأجابه أن عوائده مرتبة على أصحاب التكينات مثل التقاسيط والفرامانات والتذاكر الديوانية التي يقع فيها [٥] التغيير والتبديل بالبيع والشراء والحلوان الذي يُعَلَّم عليه بعلامته ، وله خرج على الباشا في كل يوم .

== بمقدار أقل ، وليس في مقالة استيف بيان عن دخل الكتبخدا .

(١) أى يتقاضى المهردار عوائد من كل من استصدر من الباشا تمكيناً ما محتوماً بخاتم الباشا . كالتقسيط الذي يمكن الملتزم من حصة التزامه ، والفرامانات الجمع العربى لفرمان ، ويجب أن تقصر على ماسدر من السلطان نفسه وإن كان حسين أفندى لم يراع هذا — والتذاكر الديوانية اصطلاح يرجع عهده بنفس الاستعمال لما قبل الفتح العثمانى . وقد عرف الفاقشندى (في صبح الأعشى الجزء ١٣ ص ٧٩) التذكرة بأنها تضمن جمل الأموال التي يسافر بها [أى التذكرة] الرسول ليعود إليها أن أغفل شيئاً منها أو نسيه ، أو تكون حجة له فيما يورده ويصدره . وسرى فيما بعد أن تحصيل الأموال الأميرية كان موكولاً إلى أوجاق الجاويشية ، فكانت تعطى لهم التذاكر بجمل الأموال التي يكلفون جمعها .

هذا وليس في مقالة استيف بيان عوائد المهردار .

(٢) ليس في الأصل إلا « الخزينة » فقط ، وقد فضلنا إضافة دار كما يتطلب سياق الأسئلة .

السؤال التاسع

مامعنى رئيس الديوان وخدمته وعوائده ، فأجابه أن رئيس الديوان هو مأمور بقتل الذى يستحق القتل ، وعوائده مرتبة على الباشا ، وله ما على المقتول من ملبوس وغيره .

السؤال العاشر

من الأغاوات وخدمتهم ، فأجابه أن الأغاوات منهم الجاويشية والمهاترة الذين يضرَبون النوبة فى كل وقت ، و باقى الأغاوات الذين هم مقيمون بخدمة الباشا ودائماً ملازمون له ويركبون معه أينما توجه ، وجمكيتهم على طرف الباشا^(١) .

الباب الثانى

فى تعريف صنّاجق مصر وعدتهم وخدمتهم ، فأجابه [٦ | المذكور أن السلطان سليم رتب بالقاهرة أربعة وعشرين صنّاجقا طبل خانة ، منهم كتخداء الوزير ، وقبودان اسكندرية وقبودان دمياط وقبودان السويس كانوا يحضرون من اسلامبول وباقى العشرين صنّاجقا من مصر^(٢) .

(١) المهاترة جمع مهتر [تركية] وهو رجل الموسيقى ، ويضرَبون النوبة ، أى يعزفون على آلاتهم الموسيقية فى أوقات معينة كعند غروب الشمس مثلاً — والجامكية أو الجامكية من الفارسية جامكى وأصلها مرتب يصرف لشراء ملابس — وفى الاصطلاح العثمانى المملوكى مرتب جنود .

(٢) صنّاجق من التركية سنّاجق وهى العلم والقسم من ولاية كبيرة ، والحاكم على قسم من ولاية وقد تكون الصنّاجقية أيضاً مجرد رتبة « وصنّاجق طبل خانة » يجمع بين مصطلحين : مصطلح عثمانى ومصطلح مملوكى . فبعض الأمراء فى دولة المماليك كانوا أمراء طبلخانة أى يكسبهم مقامهم أن تدق لهم الطبول وغيرها من الآلات الموسيقية التى تتكون منها طبلخانة السلطان . راجع Gaudefroy - Demombynes فى ص ٣٨ من مقدمته لكتابه La Syrie à l'Epoque des Mameloukes d'après les Auteurs Arabes. Paris 1923.

عدد الصنّاجق . لم يكن عددهم فى الواقع دائماً أربعة وعشرين . وقد احتفظت حكومة الدولة لنفسها بتعيين صنّاجق الثغور الثلاثة المهمة الاسكندرية ودمياط والسويس ، وكذلك كتخداء الوزير أو الباشا .

أما التعيين للصنّاجقيات الباقية فكان يحدث فى مصر نفسها تبعا لقوة المتنافسين عليها . فكان الرجل ذو النفوذ يسمّى لأن يجعل الصنّاجق من تابعيه أو مماليكه وهكذا .

السؤال الأول

عن كتخدا الوزير وخدمته ، فأجابه أنه يكون ملازما لحضرة الباشا ، ومقيا بصحبته بالسرايا ، وهو الوكيل عنه في كل الأمور ، وعليه القيام بالحضور في كل ديوان واستقبال الدعاوى وغيره ، ويجب عليه أن يعرض جميع الأمور على الباشا بجميع ما أمره به يفعله والذي لم يأمره به لم يفعله .

السؤال الثاني

عن القباطين وخدمتهم ، فأجابه إن القباطين أربعة قبودان اسكندرية ودمياط ورشيد والسويس ، وخدمتهم حفظ القلاع وربط البنادر المذكورة ، والحكم بين الرعايا بالعدل والشفقة ، وعوائدهم على طرف الميرى من أصل [٧] السليانات المرتبة ، وعلى جانب التجارات المحضرة بالبنادر ^(١) .

السؤال الثالث

عن أمير الحاج وخدمته ، فأجابه أن أمير الحاج من صناعق مصر وخدمته التوجه بقافلة الحاج وحفظ مال صرة الحرمين ودفع أذية العرب عن الحاج إما بمعروف وإما بحرب ، وعليه القيام بدفع عوائد العرب التي رتبها لهم السلطان سليم ، والعوائد التي لها [لهم هي] جانب على طرف الميرى وقدرها [وقدره] أربعمائة كيس مصرى ، وجانب مستجد على طرف الدولة العلية ، يخصم من أصل خزينته [خزينة السلطان] وقدره أربعمائة كيس مصرى ، ورتب له السلطان سليم بلاد وقف لكل من كان أمير الحاج لأجل إعانتته على ذلك ^(٢) .

(١) السليانات جمع عربي للكلمة الفارسية ساليانة وتفيد المرتب السنوى .

(٢) الخزينة أو الخزنة في الاصطلاح العثماني المملوك هي مقدار ما يبقى مما يجبي من مصر بعد اتفاق كل ماقرر السلطان انفاقه ويرسل هذا الباقي لعاصمة الدولة ، ولم يكن مقداره ثابتا ، فإن الحكومة العثمانية كانت تأمر أحيانا بأن تخصم منه نفقة إضافية [كالزيادة التي يذكرها حسين أفندى هنا في مقررات الحج والحرمين] وأحيانا كان الباشا يخصم من الخزنة لتسديد عجز في الأبواب المقررة أو لمواجهة طلب استثنائي وهكذا .

السؤال الرابع

عن الدفتردار وخدمته ، فأجابه أن عليه حضوره في كل ديوان لتحصيل الأموال الميرية بموجب دفتر الروزنامجي ، وله عوائد على طرف الميري من أصل السليانات ، وعلى طرف [٨] الباشا ، وعلى حلوان بلاد الأموات عن كل كيس حلوان ألف فضة ، وله فراوى على الباشا في أربعة أوقات ، حين قدومه وحين عزله ، وفي وقت تحصيل مال الصرة الشريفة ، وفي وقت تشهيل الخزنة ، وفروة على أمير الحاج وقت التسليم^(١).

السؤال الخامس

عن صنبق الخزنة وخدمته ، فأجابه أن عليه التوجه بالتمافاة إلى اسلامبول ، وحفظ مال خزينة الملك ، وعوائده حين توجهه من مصر على طرف الباشا ، وحين وصوله إلى اسلامبول له على الملك انعام صرر تقديدا وفراوى سمور ، وخلع مفتخرة في وقت المقابلة^(٢).

السؤال السادس

عن الصناجق حكام الولايات وعن عدتهم وخدمتهم ، فأجابه أنهم خمسة حاكم جيجا والشرقية والغربية والمنوفية والبحيرة ، وأن خدمتهم حفظ الجسور السلطاني [السلطانية] ورى [٩] البلاد ، ودفع الضرر عن الفلاحين من العرب وغيرهم ، والحكم بينهم بالشفقة والرأفة ، وعوائدهم على طرف البلاد حكم مارتبه السلطان في

(١) أى وقت تسليم أمير الحج الصرة .

(٢) شرحنا معنى الخزنة . وكانت ترسل في احتفال كبير — وقد بينا أن الباشا كان له أن يخضع منها بشرط اقرار الحكومة العثمانية لما يفعل — وفي الأيام السابقة للفتح الفرنسى أدى غضب الممالك إلى مدهم أيديهم للأموال المقررة للحرمين ، وإلى خزينة السلطان نفسها ، فكانوا يرسلونها أولا يرسلونها على حسب أهوائهم معتذرين بأعذار مختلفة . وقال الجبرقى في ترجمته للأمير قاسم أبى سيف في وفيات ١٢١٧ هـ (الجزء الثالث) أنه كان مملوك عثمان بك أبى سيف الذى سافر بالخزينة ، ومات بالروم وذلك سنة ١١٨٠ هـ وأضاف « وهى آخر خزينة رأيناها سافرت إلى اسلامبول على الوضع القديم » .

الخمرجات يأخذونه ويدفعون منه الميرى الذى عليهم والباقي يكون لهم ، ولم يقدروا يحضروا بمصر حتى يحضروا معهم حجة أشهاد من قاضى الولاية وأعيانها وحفظ [بحفظ] الجسور ورى البلاد ، والحكم بالعدل بين العباد ^(١).

السؤال السابع

عن باقى الصناجق ، فأجابه هم الخفر بالقاهرة ، أن فى كل شهر الخفر على اثنين واحد جهة القبة والثانى فى جهة مصر القديمة ، وأن يركبوا فى كل يوم فى فجر النهار ، ويدوروا حول القاهرة ، ويتبصروا على العرب القشاة ، وأولاد الزنا ، ومأذونين بقتل من يقع فى أيديهم من أولاد الحرام ، وعوائدهم على جانب الميرى من أصل سليات وموجبات العساكر ، ومن بلادهم التى مكثهم فيها السلطان .

الباب الثالث

[١٠] فى ترتيب الأوجاقات السبعة وأسمائهم ، وهم متفرقة وجاوشا [ن] ، وجليان وتفكشيان وجرا كسة ومستحفظان وعزبان ، وهم أصحاب الكلام وعليهم الاعتماد ، وهم المديرون بالقاهرة ^(٢).

(١) يضاف إلى هؤلاء الخمسة حكام بقية الأقاليم الذين لم يبلغوا بعد رتبة الصنحية ، ويطلق عليهم اسم كشاف — أما الصناجق الخمسة فأهمهم صنحق جرجا ، وقد أفرده له المسيو كمب فصلا خاصا فيما كتب عن مصر العثمانية فى الجزء الثالث من المجلد فى تاريخ مصر قال : —

Eloigné du gouvernement central, à la tête d'une province énorme, qui comprenait la plus grande partie de la haute Egypte et la surveillance des oasis et des nombreuses tribus de Bédouins, ce kâshif avait une clientèle nombreuse. C'est vers lui aussi que se réfugieront souvent les officiers en disgrâce au Caire, ce qui donnera plus de poids encore à son autorité et plus d'envergure à ses prétentions. *Precis de l'Histoire d'Egypte*. t. III. p. 75.

أما عن عوائد حكام المديرية من صناجق وكشاف — كان أهم ما لهم مال الكشوفية المقرر على الأراضى الزراعية . والكشوفية كانت قديمة وجديدة ، ويتكون كل منهما من مفردات مقرررة راجع مقادير هذه فى مقالة استيف ص ٥٩ . وكان على الصناجق والكشاف مال ميرى يؤدونه للحكومة نظير وظائفهم سنينه فيما بعد .

(٢) الأوجاقات السبعة وهى العنصر الفعال فى حكومة مصر كما سنرى بعد قليل . والأوجاق [وفى الاستعمال العربى الوجاق] فى الأصل الموقدة ، وأطلق على الطائفة من الجند . والنسبة إليها أوجاقلو [وفى الاستعمال العربى ، وجاقلى وكانوا يجمعونها على وجاقلية] . =

السؤال الأول

عن أوجاق متفرقة وخدمته ، فأجابه أن في الأوجاق أغا وباش اختيار وكاتب واختيارية ، وهم من أرباب الديوان العمومي وخدمتهم حفظ القلاع الخارجية عن مصر من جهة الشرق مثل العريش وغيره ، ومن جهة البحري مثل الاسكندرية ودمياط وأبو قير ، ومن جهة الوجه القبلي مثل اسوان وأبريم وغيره ، وللقلاع المذكورة أنفار معلومة ، ولهم جمكية مرتبة على طرف الميرى ، وجعل في الأوجاق المذكور معار باشا يحكم على المهندسين والبنائين وسائر ما يتعلق بالعارة ، وله عليهم عوائد معلومة ومنهم قافله باشا وخدمته تشهيل القوافل [١١] ويطلب منه العربان لحمل الأحمال وله عوائد على البن في كل فرق ربع ريال مصرى ، وله عوائد من أصل محصول الأوجاق ، ومنهم الجبجي وهو الحاكم على البارودية ، وعليه القيام بتحصيل بارود السلطنة المقررة على بلاد معلومة لأجل حفظ القلاع ، وله عوائد على طرف الميرى مرتبة من أصل المصاريف الميرية ، وأما باقى الاختيارية والأغاوات وغيرهم لابد أن يحضروا في كل ديوان ، وعوائدهم على طرف الميرى من أصل جمكية العساكر ومن مصاريف الميرى ، وعلى طرف الباشا ^(١) .

= والمتفرقة في الأصل التركى القديم كانوا أصحاب نوع من الاقطاعات — زعامت متفرقة . والجاوشان . جمع فارسى للكلمة التركية جاوش ، وهو في الأصل يطلق على أنواع مختلفة من الجند منهم الرسل .

جمليان . وهو تحريف لجنليان جمع فارسى للتركية جنللو نوع من الفرسان (راجع كتاب Deny في ص ٢٧ هامش ١) تفكشيان . وهو تحريف لتفكشيان ومفردة تفنكجى وهو الجندى المسلح بالبندقية ، والجراكسة معروفون ، والمستحفظان يقصد بهم الجند الشيكرى المشهورين أو الانكشارية كما في العربية ، والعزبان أو بالتركية عزبلر طائفة كانوا في الأصل من جند البحر ، هذا وسنحفظ في هذه المقالة بهذه المجموع الشائعة .

(١) الرياسة في الأوجاقات : اختيارية الأوجاق هم المسنون من رجاله ، وأقدمهم الباش الاختيار ، وفي كل أوجاق أغاوات وهم ضباطه ، وقد يكون له كتخدا أو وكيل وكاتب وهكذا — وبلاحظ أيضا أن لفظ « باش » ومنه « باشى » التى ترد في الكثير من الألقاب المركبة لا علاقة لها بلقب باشا المعروف فهى من التركية « باش » التى معناها رأس ، وفي الاستعمال العربى قد تكتب باش أو باشه . — =

السؤال الثاني

عن أوجاق چاوشان وخدمتهم وأنقارهم ، فأجابه أنهم من أرباب الديوان العمومى ، ومنهم كنتخدا چاوشان وأمين الشون ومحتسب واختيارية ، وخدمتهم أن يحضروا فى كل ديوان لتحصيل الأموال الميرية ، وكتخدا چاوشان عوائده على طرف حكام الولايات ، وعلى حلوان [١٢] بلاد الأموات على كل كيس مصرى ألف فضة ، وله عوائد على جانب الموجبات ، وعوائد على طرف الباشا ، وعليه ميرى يدفعه إلى ديوان السلطان فى كل سنة ، وأمين الشون عوائده على غلال الميرى وعليه ميرى يدفعه إلى ديوان السلطان ، والمحتسب عوائده على المسبيين [المتسبين] الذين لم يضبطوا الميزان وعليه ميرى يدفعه إلى ديوان السلطان ، وباقى الاختيارية والچاوشية وعوائدهم

== أما عن الديوان الذى على أصحاب الرياسة فى الأوجاقات حضوره فله معنيان . يفيد أولا معنى الديوان الثابت ، ويفيد ثانيا مجرد اجتماع هذا الديوان الثابت . والديوان الثابت الذى كان لباشا مصر لم تكن العضوية فيه مقررة بالتجديد كما هو الحال فى برلمان حديث مثلا . بل كان المفروض أن يحضره الصناع وضيابط الأوجاقات وكبار أصحاب الوظائف والعلماء وكبار التجار وهكذا . والمفروض أن يجتمع الباشا لسكل أمر مهم ، ومن العبت أن نوازن بين هذا المجلس وأشباهه فى مصر حيث مرد كل شىء كان للقوة وبين البرلمان الحديث فى أمة حكمها دستورى صحيح . هذا وكانوا يميزون إذ ذاك بين ديوانين : الديوان الخصوصى والديوان العمومى ، والأول تغلب عليه الصفة التنفيذية والآخر صفة تداول الرأى .

وقال استيف فى مقالته فى مالية مصر (ص ١١٥) أن أغاوات القلاع لهم مرتبات ثابتة ولهم فى الوقت نفسه أيضا عوائد على مايباع فى منطقة حكمهم من المأكول وغيره . أما عن المعارجى باشى فقد قال استيف (ص ١١٣) أنه يتقاضى من العمال [أو من مبادرهم] فى كل عمارة من العمارات السلطانية التى يشرف عليها مجبوبا واحداً (أو ١٨٠ فضة) يومياً .

وعن القافله باشى فقد قال استيف (ص ١١٣) أنه يتقاضى من كل قافلة يسيرها عوائد [ولم يحدد قدرها] ، وكذلك له ربع ريال [الريال ساوى ٩٠ فضة وقد بلغ مايقرب من ١٦٠ قبيل الاحتلال الفرنسى] عن كل فرق بن ينقل من السويس إلى القاهرة .

الجهى باشى ويشرف على صناعة البارود ، وكان يستخرج إذ ذاك من الكيان المتخلفة عن المدن والقرى المتخربة وبخاصة من بلدى منية كنانة وشلقان بمديرية القليوبية ، وقال استيف (ص ١١٣) أن ما يقدمه الجهى باشى من البارود يخضع له ثمنه من معروف الحكومة إلا ما يقدمه للألعاب النارية فى بعض المناسبات كسفر المحمل والحزنة ومقدم الباشا .

على طرف الميرى مثل تذاكر چاوشية ، ومن موجبات العساكر وعوائدهم على طرف الباشا^(١) .

السؤال الثالث

عن الأوجاقات الأسباهية وخدمتهم ، فأجابه أن الأوجاقات المذكورة ثلاثة ، وهم جمليان وتتمكشيان وجرا كسة ، وخدمتهم في الولايات وأن يكونوا مُعينين إلى الحكم وحفظ الجسور السلطاني ، وأما كبراء الأوجاقات المذكورة مثل باش چاويش والأغا والچور بحية والأنقار [١٣] وأصحاب الخدم فيكونوا مقيمين بالقاهرة حفظا لها من الباشا والأمراء ، وعوائدهم على طرف البلاد التي مرتبة بالخرجات وهي أوراق خدم العسكر ، ولهم عوائد على طرف الميرى من داخل موجبات العساكر ، ولهم عوائد على طرف الباشا ، ولهم بلدان وقف وهما ناحية البدرشين وما معها وناحية الشناب بولاية الجيزة سوية بينهم ، وأن الأوجاقات المذكورة وهم الضبعية والنظار

(١) عوائد كتبخدا چاوشان على حلوان بلاد الأموات تعادل بذلك عوائد الدفتر دار عليها . أما أمين الشون — وينسب إلى أوجاق الجاوشان — ويطلق أيضا عليه اسم أمين الأنبار فيشرف على شئون الغلال الأميرية ، وتوضح لنا أهميتها إذا ذكرنا أن الجزء الأكبر من أرض الصعيد كان ينجي ماله غلالا — وقد قال استيف في مقاله في ص ١١٤ إنه كان له عوائد من نقد وغلال على كل ما يوزن يؤدي المال غلالا هذا إلى أنه كان مسجوحا له بأن يستعمل عند صرف الغلال من الشون لمستحقها كيلا أصغر من السكيل الذي يستعمله عند الاستلام من دافعي الخرائب [والفرق بين السكيلين له] .

والمحتسب أيضا من الجاوشية أي لم يكن من المتفهمين في الدين كما هو الأصل في الحسبة — ومهمته ضبط الأسواق ، وفي هذا أيضا توضيح لمعنى الحسبة الأصلية .

أما تذاكر چاوشية فقد شرحها استيف في مقاله في ص ٥٧ ، ٥٨ فقال بأنها مال فرضه السلطان على البلاد لأجل وجاقية الجاوشية المسكفين بملاحظة جمع الأموال الأميرية ، وقال لأنهم كانوا يجمعون ذلك المال بأنفسهم ، ولكن لما ضعف أمر الوجاقات بجز الجاوشية عن قبض ما لهم فأصدر الباشا فرمانا بأن هذا المال يجب أن يجمع مع المال الأميرى في وقت واحد لحساب الجاوشية وقد بين استيف في ص ٥٦ مقدار هذا المال .

أما الموجبات فلفظ عام لما أوجب السلطان على نفسه صرفه من جباية مصر ، وموجبات العساكر هي مرتباتهم الثابتة في ميزانية مصر .

على حكام الولايات ، وأن حكام الولايات لم يقدروا يحكموا بشئ في الولايات إلا باطلاع الجور بحجة والمتولية الذين ينزلون في الولايات المذكورة^(١) .

السؤال الرابع

عن أوجاق الإنكشارية وخدمته ، فأجابه أن الأوجاق المذكور أوجاق السلطان ، منهم الأغا حاكم بمصر وسيفه مطلق ، ومنهم كتخداء الوقت وهو المتكلم بمصر ، ومنهم سردار الحج والخزنة والكواخي الإختيارية والجور بحجة [١٤] والبولداشات ، وهم مقيمون بالقلعة ، وهم تحت طلب السلطان ، وعوائدهم مال الدواوين بعد الميرى ، ومنهم الأوضباشية وعوائدهم على الخماير . وعوائد الأوجاق المذكور على طرف الميرى من أصل موجبات العساكر وإله أيضا إ عوائد على الباشا وعوائد على الملاحه والسلاخانة وذلك ما ذكرناه قبله^(٢) .

(١) مهمة هذه الأوجاقات الثلاثة — وقد أطلق عليها جميعا اسم الإسهابية أو الخيالة — إذن مهمة لإشراف تام : في القاهرة على الباشا ورجاله بواسطة كبراء الأوجاقات المقيمين فيها ، وفي الأقاليم بواسطة من يقيم في الأقاليم من رجال هذه الأوجاقات وبخاصة الجور بحجة . والجور بحجة اسم مشتق من الجورية المعروفة ، وكان يطلق في الاستعمال العثماني على ضباط الإنكشارية ، وعلى « مختارى » القرى المتقدمين فيها أو بعبارة أخرى على أعيان الجهات .

والمخرجات لفظ عام لما يؤديه الرعية من المال الذى لا يدخل في حساب أموال السلطان ، وأشهر مثال له الكشوفية ، وقد بينا أن الكشوفية تشتمل على مفردات أحدها كان يعرف باسم أوراق خدم العسكر ، وقد بين استيف في مقالته ص ٦٠ أن جور بحجة أوجاقات تفكشيان وجليان وجراكة المقيمين بأثناء البلاد كانوا يجمعون ضريبة خدم العسكر رأسا من الملتزمين ، وفي ص ٥٩ بين مقدار هذه الضريبة .

(٢) لأنما الإنكشارية الرياسة العليا على ضبط مدينة القاهرة ، وله كما قل استيف في مقالته ص ١١٢ عوائد متعددة يفرضا على المأكولات . ثم ينتسب لهذا الأوجاق عدة من أكبر أصحاب المناصب ، منهم الكتخداء وكيل الباشا ، ومنهم السرداران اللذان يليان أمير الحج ، وصنجر الخزنة ، ومنهم من يقيم في القلعة نفسها .

والكواخي جمع كخيا ، وهى نفس كتخداء ، والبولداش في الأصل الرفيق والجندى من الإنكشارية ، والأوطه باغنى ضابط لإنكشارى .

وعوائدهم على الدواوين بعد الميرى — والدواوين هنا الجمارك أى أن السلطان خصص لأوجاق الإنكشارية رسوم بعض الجمارك بعد دفع نصيب الحكومة منها — قال استيف في مقالته في ص ١١٧ و ١١٨ أن السلطان أعطى أوجاق الإنكشارية المتحصل من رسوم جمارك مصر العتيقة =

السؤال الخامس

عن أوجاق العزب وخدمتهم ، فأجابه أن للأوجاق المذكور كتحدا ، وأغا وجور بحية ، منهم أمين البحرين وأمين الخردة ، وجعل لهم إيراد البحرين والخردة بعد الميرى ، والأوضباشية جعل لهم المراكز وهي القلقات بمصر ، وعوائدهم على طرف الباشا^(١) .

السؤال السادس

عن زعيم مصر ، فأجابه أنه هو الوالى الذى يتصرف فى القاهرة ، وخدمته إزالة الخواطى وهم النساء الفاحشات ووقوع [١٥] أولاد الزنا ، وعليه جرف الخليج الناصرى فى كل سنة ، وله عوائد نظير ذلك على جانب الميرى فى كل شهر كيسا مصريا ، وعلى الشون مقدار غلال مقيد بدفتر المصرف ، وله على جانب الميرى فى نظير الجرف مائة ألف فضة^(٢) .

== وبولاق والاسكندرية ودمياط بشرط تأدية نصيب منه للسلطان — ولسكن قبيل الفتح الفرنسى غصب هذه الحمارك الأمراء المالك . وقد بين استيف فى مقاله من ١٨٩ و ١٩٠ إن الملح — وكان لإحتكاراً حكومياً — كان فى الأصل جزءاً من الخردة (وسيأتى شرحها) ثم غصبه أحد الأمراء المالك . وعوائد سلخانة القاهرة — حسب ما جاء فى استيف فى س ١٨٠ — كانت لأوجاق الجاوشان والإنكشارية .

(١) البحرين — كما جاء فى مقالة استيف من ١٨١ — عبارة عن ساحلى بولاق ومصر العتيقة . ويصرف أمين البحرين على الرسوم المفروضة على الغلال الواردة لهذين الساحلين وعلى السفن التى تسير فى النيل والبحيرات .

والخردة — وقد شرحها استيف فى س ١٨١ من مقاله — رسوم مفروضة على الملاهى والنساء « العوالم » والحواة ومن يتألمهم . قال وقد تعددت هذه الرسوم فى السنين القريبة من الاحتلال الفرنسى بدرجة جعلت من المستحيل على ولاة الأمور الفرنسيين تحديدها .

والقلقات جمع قلق تحريف عربى للتركية قوللاق وهو مركز السكر (أو ما نسميه الآن نقطة البوليس) والضابط الذى يقيم فى هذا المركز أو المحضر هو القولا فجبى . هذا وفى الاستعمال العربى يقولون قلق للدلالة على المحضر نفسه أحيانا وعلى الضابط أو أحد رجاله أحيانا .

(٢) زعيم مصر استعمال شائع للوالى ، وقد بينا فى الهامش رقم ١ ص ١٠ أن الوالى إذ ذاك بمثابة حاكمدار البوليس الآن . وقد بين استيف فى مقاله من ١١٥ أنه كان هناك إذ ذاك ثلاثة ولاة واحد للقاهرة وآخر لبولاق وثالث لمصر العتيقة ، وأنهم كانوا أجمعين تحت رئاسة أعلا الإنكشارية — وقال أنه على توالى الزمن أصبحت لوالى القاهرة رئاسة على زميله ، وأنه كان له دونهما مرتب ثابت فى الميزانية ، وأنه كان يقوم أيضا بوظيفة حاجب للدويان .

وفى مقالة استيف من ٢٠٥ بيان ما على والى القاهرة فيما يتعلق بجرف الخليج الناصرى .

الباب الرابع

في تعريف المحكام القاطعين بالأحكام الشرعية مثل القاضى وغيره

السؤال الأول

عن القاضى وخدمته ، فأجابه أن القاضى هو نائب عن السلطان فى الأحكام الشرعية ، يحضر فى كل سنة من اسلامبول إلى مصر وخدمته أن يحكم بين الناس بالوجه الشرعى ، وله الختم والعلامة على سائر التمكنات مثل الحجج والتقارير وغيره وله عوائد معلومة على سائر أوقاف مصر ، وعلى سائر التمكنات التى يقع فيها البيع والشراء بحسب قدر الأثمان ، وله عوائد على الميرى مثل الأوتلاق ، وجعل من تحت يده محاكم بالقاهرة فى الأخطاط [١٦] وقرر فيهم قضاة ذوو علم وفهم ، ويحكمون ويقطعون بالشرعية ، ويقيدون جميع الدعاوى ، وتقارير البيع والشراء ، وكل محكمة فيها سجل للمقيد ، وكامل ما يقيدونه يعرضونه على القاضى شهراً شهراً ، ويعلم عليه بالعلامة والختم ، وكذلك علامة الشهود والمقيمين بالمحكمة الكبيرة ، ولهم عوائد على الناس بحسب الوقائع والبيع والشراء ، وللقاضى [والقاضى] له عوائد على المذكورين فى كل شهر ، وعلى المذكور [أى القاضى] الحضور فى الديوان الخصوصى لا العمومى ويركبون معه المترجمون تعلقه وهم اثنان ، وله رسل وچاويشية يتعاطون خدمته ، وعوائد المذكورين على طرف القاضى ^(١) .

(١) كان من نتائج الفتح العثمانى أن عهد السلطان برباسة القضاء فى مصر لقاضى غير مصرى يعينه السلطان ، وبقي الأمر كذلك إلى وقت الاحتلال الفرنسى حين عهد الفرنسيون لعالم مصرى هو الشيخ العريشى برباسة القضاء ، وبعد جلاء الفرنسيين عن مصر عاد الأمر إلى ما كان عليه واستمر كذلك إلى أن قطعت إنجلترا علاقة مصر بالدولة العثمانية فى سنة ١٩١٤ .
وكان لهذا القاضى التركى نواب فى القاهرة وفى الأقاليم ، وفى رسالة خطية بدار الكتب المصرية [رقم ٣١٥١ تاريخ] « فى علم وبيان طريق القضاء وأسماهم بمصر المحروسة وأقاليمها » — وهى تتضمن إجابة الشيخ العريشى الذى أشرنا إليه عن أسئلة وجهها إليه الفرنسيون — تعريف بنظام القضاء إذ ذاك وأسماء بعض القضاة النائبين عن القاضى الأكبر وتعيين مجاهلهم . وقد أشار إلى هذه الرسالة الأستاذ محمود عرنوس فى كتابه فى تاريخ القضاء فى الإسلام المنشور سنة ١٣٥٢ =

السؤال الثانى

عن العلماء وخدمتهم ، فأجابه أن العلماء هم المحققون العارفون بالله منهم أربعة مفتيون يفتون بأقامة الحق وإبطال الباطل ، وكبراء العلماء العارفين هم المدرسون بالمساجد يعلمون الناس العلم بمعرفة الله تعالى [١٧] ومعرفة دينهم ، وباقي الفقهاء هم المقيمون بالأزهر لطلب العلم ، ورتب لهم [السلطان] تراتيب عظيمة وخيرات كثيرة من جانب مال الميرى وغللال الميرى فى كل سنة ، ولهم على الباشا فراوى وأصواف جيب حين حضوره بمصر ^(١).

(ص ٥) ونشرها الأستاذ باشا تلى فى Bulletin de L' Institut d'Egypte Tome XVIII 1er Fascicule pp. 1 - 18.

ويختلف القضاء فى العهد الماوى العثمانى عن القضاء فى عهدنا فى أن القاضى لم يكن له ولا لتابعيه من كتاب ورسيل مرتب شامل كما هو الحال الآن . بل كانت للقاضى عوائد على جهات مختلفة مبنية فى الإجابة إلا أن أهم موارده كانت الرسوم التى كان يتقاضاها من أصحاب الدعاوى . ومن هذه الموارد كان القاضى يتفق على تابعيه .

وقد أشار de Chabrol فى مقالته Essai sur les moeurs des habitants modernes de l'Egypte.

المنشورة فى الجزء الثامن عشر من كتاب وصف مصر فى ص ٢٣٤ و ٢٣٥ إلى القضاء فيما يأتى .

١ — يشتمل اختصاص القاضى على : ١ — الفصل فى الدعاوى ، ٢ — اختيار الأشخاص للوظائف فى المساجد ، ٣ — إدارة الأوقاف الخيرية ، ٣ — قسمة الموارث ، د — تسجيل حجج البيع والشراء .

ب — عن الرسوم التى يتقاضاها — قال إنه كان لا ينبغي للقاضى أو نوابه أن يتقاضوا رسماً يزيد على ٢ ٪ من قيمة ما ينظرون فيه — ولكن كان يحدث كثيراً أن يبلغ الرسم ٨ أو ١٠ ٪ سوى ما يفرضه كل من الترجمان والكتاب نفسه على المتقاضين أو أصحاب الحاجة .

وله عوائد على الميرى مثل الأوتلاق : الأوتلاق بالتركية معناها المرعى ، وقد عرف استيف فى مقالته (ص ٢٠١) الأوتلاقات بأنها أراض معفاة من أى مال ، ومخصصة لسكى ترعى نباتها خيل الباشا ، وخيل كل من له حق فى أوتلاق — ثم أضاف إلى هذا أن الباشا سمح للمتزمين الذين كانت تقع أوتلاقته فى حصص التزامهم بضمها لأرض الأوسية والانتفاع بها نظير مبلغ من المال يؤدونه له .

(١) فى مقالة استيف فى مواضع متفرقة فى الصفحات ٢١١ — ٢٢٢ بيان المال والغللال المقرر لعاش العلماء وأرباب الساجيد — وهذا سوى ما أرسده الأفراد فى أوقافهم الخيرية للعلماء المدرسين ومن فى حكمهم .

السؤال الثالث

عن أرباب السجاجيد وخدمتهم ، فأجابه أن أرباب السجاجيد لا خدمة عليهم ولهم مقامهم وإكرامهم لأجدادهم ، وهم الشيخ البكرى وجده أبو بكر الصديق ، والشيخ السادات وجده سيدنا على ، والشيخ العناني وجده سيدنا عمر بن الخطاب ، والشيخ الخضيرى وجده سيدنا الزبير ، والمذكورون رتب لهم السلطان ترتيبا عظيما ، وأعطى لهم بلادا ومكنهم فيها ، ويحضرون فى الديوان الخصوصى ، والمشورة لهم فى جميع الأمور ، ولهم على الباشا فراوى سمور فى وقت المقابلة وفى وقت طلوع القلعة (١) .

السؤال الرابع

[١٨] عن نقيب الأشراف وخدمته ، فأجابه أن المذكور لا خدمة عليه ، وهو من كبراء مصر من أصحاب الكلام ، وجميع الأشراف أنقار المذكور ، ولهم عليه جمكية فى كل ثلاثة أشهر يضرفها لهم بقدر معلوم ، وحكمه ماشى عليهم ، وكل من وقع منه ذنب يقاصه بقدر ذنبه ، والمذكور بلاد أعطاها له السلطان ومكنه فيها لأجل معاشه وإعانتته على ذلك ، وعليه الحضور فى ديوان الخصوصى ، وعلى الباشا له فراوى مثل المذكورين قبله (٢) .

الباب الخامس

فى تعريف الأفندية وخدمتهم

السؤال الأول

عن كبير الأفندية والحاكم عليهم ، فأجابه أن كبير الأفندية هو الروزنامجى

(١) كان المشايخ يطعمون للقلعة فى أول كل شهر للتهنئة بالشهر — تجد أمثلة من هذا فى الجبرتى فى المواضع المناسبة .

(٢) قال شابرول فى مقالته فى عادات أهل مصر فى ص ٢٠١ أن نقيب الأشراف ينبغى ألا يحكم على الأشراف المدانين إلا بعقوبة خفيفة . وليس له أن يتصرف فيما يستحق عقوبة =

والحاكم عليهم ، وخدمته تحصيل الأموال الأميرية وصرفها في مرتباتها المرتبة بموجب دفتر السلطان سليم ، وله عوائد على جانب الميرى وعلى البهار وغللال على جانب الباشا ، وله على المذكور [١٩] فراوى في حين مقابلته في شلقان وحين قدومه في العادلية ، وحين طلوعه بالقلعة ، وحين تشهيله مال الخزنة ، وحين عزله ، ومن تحته [أى الروزنامى] شاجرتيه ثلاثة وكيسدار [كيسه دار] واحد ، ومن تحت يده قلفاوات أربعة أصحاب كدوكات [كديك] يأتى ذكركم فيه ، وعليه مال كشوفية كبير يدفعه في كل سنة في نظير منصبه ^(١) .

السؤال الثانى

عن القلفاوات الأربعة وخدمتهم ، فأجابه أن منهم باش قلفه الروزنامة وخدمته أنه زبطيچى [ضابط] على سائر الأفندية ، ويقيد جميع إيراد مصر ومصرفه ، وعنده سجل بلاد الجيزة وقيد أسماء ملتزميها بقدر أموال الميرية التى على الولاية المذكورة وعنده دفتر ميرى مال الكشوفية الذى هو مطلوب من أرباب المناصب والبلاد وقيد أسمائهم ، وهو الذى يعطى سند إلى الملتزمين الذين يدفعون المال الميرى [٢٠]

== الإعدام == وقد بلغ من احترام الأشراف في ذلك العهد أن الشريف المحكوم عليه بالإعدام كان يوكل تنفيذ الحكم فيه إلى تابع من تابعى النقيب ثم تدفن جثته بعد تنفيذ الحكم فيه توة ، ولا تغلق كما كانت العادة في تلك الأيام في حالة غير الأشراف .

(١) شاجرتيه جمع شاگرد الفارسية الأصل وتفيد المتعلم أو التلميذ .

كيسه دار ، حافظ أكياس الورق .

قلفاوات جمع قفصه ، وهى تحريف العربية « خليفة » وفى أجوبة حسين أفندى كما فى الجبرتى استعمال لفظة أحيانا ولخليفة أخرى ، واللفظة أو الفالفة الوكيل أو معلم الصنعة أو الكاتب ذو مرتبة رئيسية .

كدوكات جمع عربى للتركية كدك ومعناها التمسكين من مزاوله صناعة ما .

مقابلة الباشا فى شلقان وفى العادلية : أى استقبال الباشا الجديد فى شلقان إذا كان قد قدم مصر عن طريق النيل ، وفى العادلية (وهى خارج باب النصر عند قبر الملك العادل طوماى باى) إذا كان قد قدم عن طريق البر .

مرتبات الروزنامى وعوائده : للروزنامى مرتب ثابت قدره ٢٧٦٥٠ فضة (مقالة استيف ص ٢٠٠) ، وله نصيب من مبلغ ٢٨٠٠٠ فضة من حساب شراء المشاق وسنمصرحه (مقالة استيف ص ٢٠٠) ، وماله من الغلال موضح فى مقالة استيف ص ١٠٤ .

وله عوائد على جانب الميرى والباشا ، وله فراوى على المذكور حين قدومه ، وفى وقت عزله ، وفى وقت غلاق مال الصرة الشريفة ، وفى وقت تشهيل الخزنة ، ومن تحت يده ثلاثة أفندية شاجرتيه اثنين وكسدار | كيسه دار | واحد ، وعوائدهم عليه ^(١) .

السؤال الثالث

عن تانى خليفة الروزنامة وخدمته ، فأجابه أن خدمته قيد بلاد الكسوة وأسماء مال الملتزمين وقدر مال الميرى الذى عليهم ، وعنده دفتر فيه بعض مصاريف الميرى ، ومن تحت يده قلفاوات اثنين ، وله عوائد على جانب الميرى وعلى الباشا ، وله قفاطين على الباشا حين قدومه ، وحين غلاق الصرة ، وفى تشهيل الخزنة .

السؤال الرابع

عن ثالث قلفة الروزنامة وخدمته . فأجابه أن خدمته قيد تذاكر التمكينات المرتبة بالمصاريف الميرية ، ومن تحت يده أفندى واحد ، وعوائده على [٢١] طرف الميرى ، وعلى الباشا مثل المذكور قبله .

السؤال الخامس

عن رابع خليفة الروزنامة وخدمته ، فأجابه أن خدمته حساب الموجبات مع أفندية الأوجاقات السبعة وغيرهم أصول وخصوم ، وله عوائد على جانب الميرى وعلى الباشا مثل الذى قبله .

(١) أضاف لانكريه فى مقاله فى الجزء الحادى عشر من كتاب وصف مصر (ص ٥٠٢ — ٥٠٣) إلى ما بينه حسين أفندى أن باش قفمه الروزنامة كان لديه أيضا سجل يملئ من ثلاثة بلاد من ولاية منفلوط ، وهذه البلاد هى بنى رافع وبنى حسين الأشرف وحيط بلا غيط . وليس لهذه البلاد ذكر فى معجم البلاد المصرية المنشور فى المجلد ١٨ مكرر رقم ٣ من كتاب وصف مصر ، ولكن جاء فى مقالة ل Jomard عن تعداد أهل القطر المصرى قديما وحديثا فى المجلد التاسع من كتاب وصف مصر (ص ١٨٦) ذكر لبلد « بنى حسن الأشرف » من أعمال المنية ، وقال أنها غير عامرة . وبنى رافع من أعمال مديرية أسيوط فى الوقت الحاضر . وعنده دفتر ميرى مال الكشوفية المطلوبة من أرباب المناصب . وهذا استعمال ثان لكلمة =

السؤال السادس

عن أفندى الشرقية وخدمته ، فأجابه أنه كاتب على ولايات خمسة الشرقية والمنصورة وقلوب والبحيرة وأطفيح ، وعنده سجل يقيد فيه أسماء الملتزمين ، وقدر الأموال الميرية التي هي مطلوبة منهم ، وهو يعطى السندات إلى الملتزمين الذين يدفعون المال الميرى ، وله عوائد على كل سند ثلاثة وخمسين فضة أو أكثر على قدر المال الذى يدفع ، وله عوائد على جانب الميرى ، وعلى الباشا مثل الذى قبله ، ومن تحت يده أفندية خمسة وعوائدهم | ٢٢ | عليه .

السؤال السابع

عن أفندى الغربية وخدمته ، فأجابه أنه كاتب على ولايتين الغربية والمنوفية ، وعنده سجل يقيد فيه أسماء الملتزمين وقدر الأموال الميرية التي هي مطلوبة منهم ، وهو الذى يعطى السندات إلى الملتزمين الذين يدفعون الميرى ، وله عليهم عوائد مثل الأفندى قبله ، وعلى جانب الميرى عوائد ، وعلى الباشا مثل الذى قبله ، وله أفندية تحت يده ثلاثة وعوائدهم عليه .

السؤال الثامن

عن أفندى الشهر وخدمته . فأجابه أنه كاتب على الوجه القبلى وعنده دفتر السجل مقيد فيه أسماء الملتزمين وقدر الميرى الذى عليهم ، وأيضا أنه كاتب على الأسكليات وهى الجمارك التى على الدواوين مثل اسكندرية ودمياط ورشيد وبولاق ومصر القديم ، ومال البهار والبحرين والخردة وغيره ، وعنده دفتر سجل يقيد فيه أسماء | ٢٣ | الملتزمين وقدر المال الميرى الذى يطلب منهم ، وله عوائد على الملتزمين وعلى الجمارك وعلى جانب الميرى ، وعلى الباشا مثل الذى قبله ، وله من الأفندية أربعة وعوائدهم عليه .

= « الكشوفية » فقد مرت علينا أولا اسما لضرية يؤديها الناس لنفقة الإدارة المحلية ، والآن هى اسم آخر « لميرى الوظائف » .

السؤال التاسع

عن أفندى الغلال وخدمته ، فأجابه أنه كاتب على الوجه القبلى مثل الذى قبله وعنده دفتر سجل يقيّد فيه أسماء الملتزمين وقدر مال الميرى ، وغلال الميرى الحب ، وهو الذى يعطى السندات إلى الملتزمين الذين يدفعون المال والغلال الحب ، وله عليهم عوائد عن كل سند خمسة وأربعون فضة ، وله عوائد على جانب الملتزمين وعلى جانب الميرى وعلى الباشا مثل الذى قبله وله من القفاوات أربعة وعوائدهم عليه ^(١) .

السؤال العاشر

عن أفندى المحاسبة وخدمته ، فأجابه أن خدمته قيد جميع مايتعلق بالدولة العلية مثل السكر والأرز | ٢٤ | والعدس وجميع ماينصرف من خزانة السلطان على العمارات وغيره بحسب موقع كل سنة لأنه لم يكن شيئاً مقررأ ، وكذلك عنده دفتر صرة الأشراف ، شريف مكة والمدينة والينبع ، وأغاوات الحرم ، وأهالى مكة والمدينة ، وكذلك عنده دفتر جريات أهالى الحرمين ، وهو القمح المرتب لهم من جانب غلال الميرى ويرسل لهم فى كل سنة بأسماء أصحابه اسم باسم ، وله عوائد على جانب الميرى ، وعلى الباشا | مثل | الذى قبله ، وله عوائد على مصاريف الخزانة عن كل كيس مصرى ألف فضة ، وله عوائد على العمارات التى تحصل فى كل يوم محبوب مصرى ، وله عوائد على مرتبات أصحاب الصرة بحسب قدر المرتب ، وله من القفاوات خمسة وعوائدهم عليه .

السؤال الحادى عشر

عن أفندى اليومية وخدمته ، فأجابه أن خدمته ر بط دفاتر الصرة إلى الحرمين الرسالة ، و ر بط دفاتر الحكية | ٢٥ | بمصر إلى العساكر وغيره ، و ر بط قدر جملتها

(١) قال لانكره فى مقالته ص ٥٠٤ أن لدى أفندى الغلال دفترأ يقيّد فيه حساب ضريبة مضافة إلى ضريبة الغلال تؤدى تقدأ واسمها (مال مضاف الغلال) وهى قليلة التقدر ، ومفروضة على بلاد قليلة العدد .

على الصحيح ، وكذلك عنده دفتر صرة الحرمين مثل الذى قبله ، وله عوائد على جانب الميرى وعلى الباشا مثل الذى قبله ، وتحت يده من القلفاوات أربعة وجحيتهم عليه^(١).

السؤال الثانى عشر

عن أفندى المصرف وخدمته ، فأجابه أن خدمته قيد مصاريف غلال الميرى الحب كل واحد باسمه مثل الباشا والأمراء والأغاوات والأوجاقات والمشايخ والأفندية وباقي الناس بموجب دفتر عنده ووقت المصرف يكتبون الموكلين بغلال الميرى ولم يقدروا يصرفوا ولا أردب واحد إلا بموجب ورقة من عند الأفندى المذكور ، وله عوائد على جانب الغلال الميرى وعلى الباشا ، وله من الأفندية أربعة وعوائدهم عليه^(٢).

السؤال الثالث عشر

عن أفندى السكركى وخدمته ، فأجابه أن خدمته | ٢٦ | قيد مال السكركى الذى على جميع البلاد ، ويقيد جميع أسامى الملتزمين لأجل تحصيل المال المذكور ، وله عوائد فى كل سند يعطيه إلى الملتزم عشرة فضة [وعلى] كل قرش | يساوى | ثلاثون فضة يتحصل من المال المذكور أربعة فضة ، وله عوائد على الباشا ، وله من الأفندية اثنان وعوائدهم^(٣).

(١) أضاف لانسكرى فى مقاله (ص ٥٠٤) إلى إختصاص أفندى اليومية أنه يشرف على حساب الأفندى المختص بصرف مرتبات الفقراء والعجزة | وهذا الأفندى كان يعرف باسم أفندى كشيدة أو كاشيدة ، وهى كلمة فارسية لها عدة معان منها أنها تفيد « المسحوب » | ، وعلى حساب الأفندى المختص بصرف مرتبات المتمرلات والأيتام ، وعلى حساب الأفندى المختص بصرف المرتبات المقررة لكفيعى البصر بالأزهر والشيوخ وهكذا .

(٢) ورد اسمه فى مقالة لانسكرى ص ٥٠٤ هكذا : أفندى مصرف الغلال « ، وقال لانسكرى أنه تحت يد أفندى الغلال .

(٣) السكركى — من كلمة كورك التركية ، وهى آلة الجرف والسكركى الجراف ، وأصل السكركى ضريبة فرضت على الملتزمين وخصصت للانفاق على إزالة الأتربة وما إليها من القاهرة — وعلى مرور الزمن بطل انفاق هذا المال فيما خصص له ، ولكن جمعه من الناس لم يطل . — وهذا هو السر فى تراكم وتكون الكيان التى كانت تحيط بالقاهرة ، واستمرت =

السؤال الرابع عشر

عن أفندي الرزق وخدمته ، فأجابه أن عليه قيد أطيان الرزق بأسماء أصحابهم ، وله عوائد غير معلومة في وقت تقييد الإفراجات ، وله على الباشا عوائد ^(١) .

السؤال الخامس عشر

في الفرمنجي وخدمته ، فأجابه أن خدمته متعلقة بالباشا مثل كتابة فرمانات .
العربي الذي ترسل إلى الفلاحين وإلى البنادر وله عوائد وخرج على طرف الباشا .

| ٢٧ | السؤال السادس عشر

عن كتبة الخزينة وخدمتهم ، فأجابه أن المذكورين اثنان وتحت يدهم أربعة كتبه وخدمتهم الروزنامة العامرة تحت يد الروزنامجي يضبطون جميع الأموال الميرية الأصل والخصم والإيراد والمصرف ، وهم الذين يحاسبون سائر الأفندية الذين عهدتهم المال الميري في جميع مايتعلق بالروزنامة العامرة ، ولهم عوائد على جانب الميري ، وعلى البهار والمحتسب وعلى الباشا ، ومن تحت يد المذكورين صيارف يهود ثلاثة منهم صراف ناشا واحد ، وكامل النقود عهدته ، والباقي من تحت يده ، وعوائدهم على جانب الميري ، ولهم كساوى على جانب الروزنامة وعلى باش قلعة .

السؤال السابع عشر

عن أفندية الأوجاقات السبعة ، فأجابه أن لكل أوجاق أفندي كبيراً ، وأفندياً صغيراً ، وهم من جملة المتكلمين على الأوجاق ، ومن تحت أيديهم أفندية ، وخدمتهم صرف جمكية | ٢٨ | العساكر وباقي الناس بموجب دفتر يحضر لهم من

— يؤذى غبارها وماينبت من رائحتها أهل المدينة إلى أن أزلتها حكومة محمد علي . راجع استيف في مقالته ص ٥٧ — وقد قدر استيف مال الكركجي بمبلغ ٦٣٢٨٩١ فضة | ص ٥٦ | —
وراجع أيضاً الإجابة على السؤال السادس من الباب العاشر .

(١) أطيان الرزق جمع رزقة وهي الأرض الزراعية المحبوسة على أوجه البر والحير ولا يفرض عليها مال — ويكون على ذلك التعبير الدقيق عن انشاء الرزق هو قولهم « أفرج السلطان افلان عن أرض عبرتها كذا رزقة الخ » فتسمى الوثيقة بذلك « افراج » .

الروزنامة ، وعليهم ربط جميع إيرادات الأوجقات ، وعوائدهم من جانب حكومية الناس ، ومن جانب الأوجاق .

السؤال الثامن عشر

عن أفندى المقابلة وخدمته ، فأجابه أن خدمته قيد دفاتر حكومية العساكر ، وساليانات الأمراء والمشايخ والأيتام وغيره اسم باسم ، وهو الذى يعطى التمكينات إلى أصحاب المرتبات ، وله عليهم عوائد فى كل تقرير خمسة وأربعون فضة ، وله عوائد على جانب الباشا ، ومن تحت يده | من | الأفندية خمسة وعوائدهم عليه .

السؤال التاسع عشر

عن الأفندية حين قررهم السلطان فى خدمتهم كيف كان شروطه عليهم ، فأجابه أن السلطان سليم حين رتب الروزنامة رتبها ترتيبا عظيما ، وجعلها من أسرار الملوك على سائر تعلقات الناس وشرط عليهم إن سئلوا [٢٩] عن أى شىء لا يعطون عنه جوابا إلا أن حضر لهم فرمان من نائب السلطان بالكشف عن المطلوب ، وشرط عليهم أن دفاتر الميرى الأصل والخصم التى رتبها السلطان لم يكن أحداً يطلع عليها خلاف خدماؤها ، وأن الدفاتر التى ينتهى العمل بها تحفظ فى خزانة | مقفلة | فى القاعة ، وإن كان يحصل من المذكورين خلاف الشروط التى وقعت يقع لهم القصاص بحسب حالهم ، وعلى ذلك أجابوا وارتضوا ، وبحكم هذا قررهم فى خدمتهم ومكنهم فيها بتمكين ديوانى ، ومن بعدهم ذرياتهم ومماليكهم إن كانوا يكونون أهلا إلى صنعة الكتابة ، ولا يقع فيهم تغيير ولا تبديل إلا بالموت أو بخيانة ظاهرة ، وكل من مات منهم يدفع إلى نائب السلطان الحلوان أتباعه ، ويمكن فى ذلك بالحلوان الذى يدفعونه ، وقدر على الأفندية المذكورين جانب ميرى يدفعونه إلى ديوان السلطان لعدم التعدى عليهم فى كامل الأمور ، وحفظ مقامهم لخدمة الملوك ، وأوقف لهم بلداً بولاية الجيزة وهى شنبارى ، والذى يتصرف | ٣٠ | فيها الروزنامجى لأجل

مصاريف الأندية المذكورة ، وللأندية المذكورة كسوى على الباشا والدقتر دار
والروزنامجى فى | كل | سنة كل واحد بحسب مقامه .

الباب السادس

فى تعريف الولايات وبلاد الأقاليم المصرية

السؤال الأول

عن ولايات الوجه البحرى وعدتهم والوجه القبلى وعدتهم

بيان ذلك :

الوجه القبلى	الوجه البحرى
١ ولاية الشرقية	١ بهنساوية
٢ ولاية المنصورة	٢ أشمونين
٣ ولاية البحيرة	٣ منفوط
٤ ولاية قليوب	٤ جرجا
٥ ولاية الغربية	٥ أطفح بحال الشرقى
٦ ولاية المنوفية	٦ ألواح من داخل جرجا [أى الواحات]
٧ ولاية الجيزة	٧ فيوم بين الحدود البحرى والقبلى

أقاليم سبعة فى مائتين وثمانين بدرجة تخمين ^(١) .

[٣١] السؤال الثانى

عن | أقاليم | الوجه البحرى كيف تحصيل ماله ، فأجابه أن تحصيل المال من

(١) أظن أنه يقصد أن كل مديرية تحتوى فى المتوسط على ٢٨٠ بلداً ، وبذلك يكون عدد البلاد ٣٩٢٠ ، وقد جاء فى مقالة Jomard عن تعداد أهل مصر قديماً وحدينا التى أشرنا إليها (فى ص ١١٥) أنه كان مقيداً بدفاتر الأقباط التى قدمت لولاء الأمور الفرنسيين أسماء ٢٩٦٧ بلداً بينما قدر العمال الفرنسيون عدد البلاد ب ٣٣٤٧ بلداً ، وقيد راسم الخريطة الفرنسية الكبرى لمصر أسماء ٣٥٥٤ بلداً — وقال جومار أن هذا الرقم الأخير وهو أكبر الثلاثة أقل من الحقيقة .

الفلاحين نقد فلوس على حكم موقع البلاد مفادنة أو كلاله حكم التثمين المثمن من قديم الزمن ، وأما المضاف مستجد لم يكن هو من مدة السلطان سليم ^(١) .

السؤال الثالث

عن الوجه القبلى كيف كان تحصيل ماله نقداً أو غللا ، فأجابه أن فيهم بلاداً عليهم مال نبارى وهو النقد ، وعليهم غلال وهو الحب ، ومنهم بلاد مال خالص ، وأن خراج وجه | الوجه | المذكور لم يعرف قدره فى كل سنة لأن تحصيل خراجه حكم المساحات التى تقع فى كل سنة ^(٢) .

السؤال الرابع

عن ولاية الفيوم كيف كان تحصيل مالها ، فأجابه أن مال الولاية نقداً حكم موقع البلاد ، أما مفادنة | ٣٢ | أو كلاله ، وأن فيها بعض بلاد مالها على النعيطان الجنانين .

السؤال الخامس

عن اسكندرية وتحصيل مالها ، فأجابه أن اسكندرية لم | لا | تعد من البلاد ،

(١) الكلاله اصطلاح للمساحين للدلالة على الأرض التى لم تسمح مساحة تفصيلية ولذلك كان يفرض عليها المال جملة .

ولفهم هذه الإجابة وما بعدها يحسن بنا أن نذكر على وجه الإجمال أن مجموع ما هو مفروض على الأرض الزراعية كان يطلق عليه اسم المال الحر ويجمعه الملتزم من الفلاحين ثم يقسم إلى الأقسام الآتية :

أولاً — نصيب السلطان واسمه المال الميرى .

ثانياً — نصيب جهات مختلفة كتذاكر جاوشية ومال الكركى .

ثالثاً — نصيب الإدارة المحلية واسمه الكشوفية .

رابعاً — ما يبق للملتزم نفسه بعد تأدية ما سبق ، واسمه الفائض .

وقد زاد المال الحر بزيادتين كلاهما بدون وجه شرعى إحداها البرانى أو المضاف وهو قديم ومستجد ، والأخرى الكشوفية المستجدة ، وهذا البيان مجمل جداً يحتاج إلى تفصيل أدق سنتولاه فى فرصة أخرى .

(٢) المال النبارى والشتوى والبعلى الخ وصف للمال مشتق من نوع المحصولات الزراعية فللمال النبارى هو المال عند ما يفرض على أرض زرعت ذرة ورويت بواسطة الآلات الرافعة — وهذه الأرض تؤدى بعض مالها نقداً .

وهى بندر وأسكلة عظيمة ، وإيرادها كان لأوجاق الإنكشارية يدفع مال الميرى الذى عليهم منه ، وقدره مائتان وسبعون كيسا مصريا إلا كسورا ، وباقي العشور من التجارات يكونون له .

السؤال السادس

عن بندر دمياط كيف كان تحصيل إيراده ، فأجابه أن البندر المذكور فى التزام المذكورين قبله | أى أوجاق الإنكشارية | ، ويدفع المال الميرى الذى عليه ، وقدره ثلاثة وستون كيسا مصريا إلا كسورا ، وباقي | والباقي | من عشور التجارات يكونون لهم .

السؤال السابع

عن أقليم البرلس كيف تحصيله ، فأجابه أن أقليم | ٣٣ | البرلس التزام مثل البلاد ، وكل من كان ملتزما يدفع الميرى الذى عليه والباقي له .

السؤال الثامن

عن مصر | أى القاهرة | وإيرادها ، فأجابه أن مصر إيرادها على جمر ك البهار وعلى جمر ك بولاق ، ومصر القديم ، والبحرين والسلخانة ، وأما إيراد البهار فهو من قديم الزمان إلى الباشا وإلى مصر يدفع الميرى الذى عليه فى كل سنة وقدره مائتان وثلاثة وأربعين كيسا مصريا إلا كسورا ، والباقي من العشور يكون له ، وأما إيراد بولاق ومصر القديم فهو من قديم الزمان إلى أوجاق الإنكشارية ، ويدفعون المال الميرى الذى عليهم ، ويدفعون فى كل سنة اثنان وسبعون كيسا مصريا ونصف ، وأما إيراد البحرين فهو من قديم الزمان إلى أوجاق العزب ، ويدفعون المال الميرى الذى عليه فى كل سنة وقدره ثمانية وثلاثون كيسا مصريا ونصف والباقي يكون لهم ، وأما السلخانة فيإيرادها إلى أوجاق الإنكشارية من قديم الزمان ويدفعون | ٣٤ | الميرى الذى عليه وقدره ستة وأربعون ألف فضة وكسور والباقي له .

الباب السابع

فى تعريف التزام الملتزمين

السؤال الأول

عن الملتزمين من يكونوا ، فأجابه أن الالتزام من قديم الزمان إلى الأوجاقات والماليك والجلبية وبعض من التجار والأفندية ، والحريمات والهواره ، وأرباب السجاجيد ، وبعض من العلماء والمشايخ ، وبعض عربان بالولايات ، والآف للحريمات ^(١) | للأمرء ؟ |.

السؤال الثانى

عن التزام الرعاية | الرعايا | فى مدة القرنساوى وقدره الربع أو الخمس ، فأجابه أن الالتزام الذى هو مفروج عليه إلى أصحابه بوجه التخمين قدر الربع ^(٢) .

السؤال الثالث

عن البنادر التى بالولايات كيف كان ترتيبهم ، فأجابه أن البنادر المذكورة أولهم المحله الكبرى والمنصورة وبلبيس وهم مسكن الحكم ، ورتب فيهم | السلطان | أوجاقات سبعة ، وجور بحية ومتولية ، وكذلك محلة مرحوم ودمهور والجيزة مثل

(١) سنحاول فى مقالة أخرى شرح أصل الالتزام — ويكفى الآن أن ننبه إلى أن انتساب الملتزمين إلى طوائف من الناس علماء وشيوخ طرق ورجال حرب وتجارة ونساء يدل على تحوله عما يجوز أنه كان عليه فى الأصل من مباشرة زرع الأرض وجباية الأموال الأميرية إلى نوع من الانتفاع بالأرض — أما قوله والآف للحريمات فظنى أنه لا يقصد من ذلك أن الملتزمين فى عهده أصبحوا كلهم نساء ، فهذا مخالف للواقع . ولكن لا أستطيع أن أفسر ماذا يريد أن يقول . (راجع الإجابة على السؤال السابع من الباب العاشر — صار أكثر الالتزام عند الأمرء) الجلبيه أى المالك المشترون الذين لم يولدوا بمصر ، والهواره اسم عربان بالصعيد .

(٢) لما هزم الفرنسيون المالك الهزائم الأولى ودخلوا القاهرة أمر بونايرت بمصادرة كل ما كان يملك المالك ، ويدخل فى هذا حصص التزامهم ، وقد بلغت — كما نستنتج من بقاء الربع فى يد الأهلىن — ثلاثة أرباع مجموع الحصص . وقد قدر استيف حصص الجمهورية من الالتزام بمقدار الثلثين — وذلك فى حسابه المنشور عن الإدارة المالية فى عهد الفرنسيين ص ٢٦١ .

الذى قبله ، وسمنود وزفتى ومنية غمر بنادر ثلاثة من غير أوجاقات ، والقيوم
وبنى سويف والمنية بنادر ثلاثة ، وفيهم أوجاقات وجور بحجية .

السؤال الرابع *

عن التزام الأموات كيف كان حلوانهم ، فأجابه | ٣٥ | أن من قديم الزمان كان
الباشا يأخذ الحلوان على ثلاثة سنوات على الفايض الحر الذى هو مخصوص للملتزم
من غير زيادة بشرط أن يكون الحلوان من أولاده أو مملوكه أو امرأته أو أقاربه ،
فإن كان الميت لم يكن له أحدًا فللحاكم | فالحاكم | له أن يعطيه ويأخذ منه الحلوان
لأن الالتزام لا يكون إلا لأهالى مصر وأقطارها .

السؤال الخامس

لماذا أن المملوك | أى الأمراء المالكين | كان يأخذ من الحلوان زيادة عن الثلاث
سنوات ، فأجابه أن المملوك كان يأخذ قدر سنة رابعة فى نظير ما كان ينقص من
الفايض الحر إذا كان الفايض عشرين ألف فضة يجعلونه عشرة آلاف فضة إلى الباشا
فى نظير السنة الزائدة التى يأخذها من الملتزم .

الباب الثامن

فى تعريف الأراضى ووضع يد المملوك عليها

السؤال الأول

فى ملك الملك العزيز كيف كان ، فأجابه أن العزيز | ٣٦ | لما ملك مصر
وأراضيا وكامل الزراعات ، وكل سيدنا يوسف عليه السلام بضبط جميع الأراضى
والزراعات خلافاً عن الرزق والأوقاف [التى] وتركها إلى أربابها الأئمة والمشايخ ،
وإلى بعض من الناس ، وعلى المساجد والخيرات التى هى موقوفة عليهم .

السؤال الثانى

بأى شىء ملك الناس الأرض ، فأجابه أن سيدنا يوسف حين توكل بضبط الأرض فوجدها فى ملك الناس من قديم الزمان من مدة أولاد سيدنا نوح [و] أن أولاده الذين ملكوا جميع الدنيا كانوا ثلاثة ، وهم سام وحام وياث ، فسام أبو العرب ، وحام أبو السودان ، وياث أبو الترك والأفرنج وباقي الأجناس التى على البحر المحيط ، فأما أولاد العرب ملكوا الأرض نسلا بعد نسل ، فلما وجد سيدنا يوسف ذلك أبقام على ما هم عليه ومكنهم فيها وربط عليهم العشور الذى هو صار ميريا من ذلك الوقت يدفعونه إلى ديوان بيت المال لأجل عمار البلاد وراحة العباد وانتفاعهم [٣٧] ومعايشهم ، وأما العشور التى ربطها المذكور [فكانت] لأجل مصاريف عساكره وراحة كل من يملك هذه الأراضى .

السؤال الثالث

لما ظهر الإسلام وأرسل سيدنا عمر بن الخطاب عمرو بن العاص ، وملك مصر كيف كان الحال ، فأجابه أن مصر فتحت صلحا مع المقوقس [فى الهامش المقوقز] وأبقى الناس جميعا على أرزاقها وبساتينها وبيوتها وأراضيها ، وبلادهم التى كانوا واضعين يدهم عليها ، والعشور المرتبة من قديم وجعلها إلى بيت المال كذلك وحلوان الأموات يكونوا إلى بيت المال إعانة لكل من كان يملك مصر .

السؤال الرابع

حين ملك عمرو بن العاص كيف كان يأخذ الحلوان من الناس ، [فأجابه] أن كامل استعماله فى الأمور كانت بالرحمة والشفقة على الرعايا ، وكان أخذه الحلوان بأمر مناسب لعمار بيت مال المسلمين لأجل رفع العساكر عن الأذى .

[٣٨] الباب التاسع

فى ترتيب البلاد وضبط أطيانها حين تداولت هذه المملكة إلى السلطان سليم

السؤال الأول

فى ربط البلاد وأطيانها ، فأجابه أن السلطان ربط البلاد وجعلهم أقاليم سبق ذكرهم فيه ، وقدر لكل بلد أطيان وحددها بمحدود أربع الشرق والغربى والبحرى والقبلى بلد ببلد ، وجعل الطين فدادين بقياس كل فدان أربع مائة قصبه ، وجعل بين كل بلد وبلد حد معلوم ، وجعل بينهم علامة إما بحوض أو جسر أو حجر ظاهر فاصل بين البلاد لمنع تعديهم على بعض ، وربط كل الفدادين بقدرها ، وأخرج منها الرزق والبور ، والباقى هو الذى ربط عليه المال بحسب طين الأرض ودونها [دونه] .

السؤال الثانى

كيف كان ترتيب المال على البلاد ، فأجابه أن المال [٣٩] ارتبط على الطين إما كلاله وإما مفادنة بقدر معلوم حكم الترابيع المحررة وجميع مال كل بلد ، وأخرج منها المخرجات مثل مال الجهات وخدم العسكر وباقى مصاريف الكشوفية بعد ذلك يكون للملتزم ، وعلى الملتزم القيام بدفع المال الميرى إلى ديوان السلطان ، وعليه حفظ البلد التى تحت يده ، ومراعات أهلها بالرحمة وعدم الظلم حكم شرط السلطان الذى هو مذكور فى التمكن الذى بيده (١) .

(١) سبق أن شرحنا المخرجات بأنها الأموال التى يجمعها الملتزمين ، ولكنها لا تدخل فى حساب ديوان السلطان ، وشرحنا أيضاً معنى خدم العسكر والكشوفية . يبق شرح مال الجهات . وقد شرحه لانكريه فى مقاله ص ٤٩٤ بأنه مال يؤديه الملتزمون مما يجمعون من الفلاحين ويسلمونه لحكام الأقاليم وهؤلاء يدفعونه لشيخ البلد ، وهو كبير الأمراء بالقاهرة ، وهذا ينقعه فى سبيل شراء ما يلزم من الطعام والشراب لتخفيف مشقة الحج على الحجاج الفقراء . أما الترابيع فهو اصطلاح سابق للفتح العثمانى وكانت إذ ذاك عبارة عن الوثيقة التى يعين فيها إقطاع باسم فرد تعييناً إجمالياً ثم يتلو هذا إتمام الإجراء لتمكين القاطع من إقطاعه [راجع صبح الأعشى ج ١٣ ص ١٥٤] — والظاهر أن هذا الاستعمال لم يتغير بعد الفتح العثمانى . ولكن ليس لدى الآن دليل قاطع بهذا .

السؤال الثالث

عن الشاهد الذى فى البلد وخدمته ، فأجابه أن خدمته قيد أطيان البلد فداناً بفدان ، وحوضاً بحوض ، وأساء الفلاحين ، وقيد مال البلد ومصرفها ، وهو الذى يربط جميع الأمور على الصراف ، والشاهد لا يكون إلا من أهل البلد ، وعوائده من داخل المخرجات وله عوائد على الفلاحين [٤٠] تدخل فى قائمة المصروف فى سند .

السؤال الرابع

عن شيخ المشايخ من تحت يده [من] المشايخ وخدمتهم [فأجابه أن خدمتهم] يخلصون مال الملتزم من الفلاحين ، والملتزم [ليس] له طلب من الفلاحين لكون أن المشايخ ملزومين بخلاص [المال] من الفلاحين ، وعليهم الإخبار إلى الملتزم على العصاة من الفلاحين والملتزم له نظر فى ذلك ، وللمشايخ المذكورين طين مسموح بالمال الحر من غير مصروف ، ولهم عوائد بقائمة المصروف فى نظير خدمتهم ، وفى نظير إكرام الضيوف الذى تأتى إلى الناحية ، وفى نظير حضورهم إلى مصر لمقابلة الملتزم ، وعليهم مقدمة إلى الملتزم فى كل سنتين والثالثة فى نظير كساوى الذى يكسيها لهم الملتزم .

السؤال الخامس

عن الصراف وخدمته ، فأجابه أن خدمته يقبض [٤١] المال من الفلاحين ، ويقيّد أسماءهم ونقد الدراهم من النحاس [النحاس] وغيره وهو الذى عليه الحساب مع الملتزم وعوائده جانب على المخرجات ، وجانب على الفلاحين وكل [ولكل] صراف ضامن بمصريضمنه إلى الملتزم ، وإن حصل منه أدنى خلل يكون الضامن ملزوماً به .

السؤال السادس

عن الحولى وخدمته ، فأجابه أن خدمته قياس الطين ومعرفة زراعة الفلاحين ، وهو الذى يفرق دعاوى الفلاحين من قبل الطين والزراعة لأنه ملزوم بمعرفة الزراعة

والأطيان حوضاً بجوض ، وعليه مباشرة زراعة الأوسية في بدار التقاوى وعوائده على طرف الملتزم .

السؤال السابع

عن الوكيل وخدمته ، فأجابه أن خدمته حفظ غلال الأوسية ، وهو الذى يطلب منه أصول الغلال وخصومه [٤٢] ، وعليه حفظ تعلقات الأوسية مثل النوارج والمحاريث وخلافه ، وعوائده على طرف الملتزم ^(١) .

السؤال الثامن

عن الكلاف وخدمته ، فأجابه أن خدمته علف البهائم وتسريحهم ومراعاتهم فى كل ما يحتاج إليه ، وعوائده على طرف الملتزم .

السؤال التاسع

عن المشد وخدمته ، فأجابه أن خدمته خدام تحت يد قاتمقام ، وهو الذى يحضر الفلاحين إلى الديوان فى وقت طلب المال ، وعليه القيام فى سائر خدمة قاتمقام ، وعوائده على طرف الملتزم ^(٢) .

الباب العاشر

فى تعريف الميرى وتمكين الملتزم من الالتزام

السؤال الأول

عن الميرى كيف ربطه السلطان سليم ، فأجابه [٤٣] أن الدفاتر حرقوها جماعة چراكسة حين دخول السلطان سليم [ولما] طلب تحرير الميرى من الأفندية

(١) الأوسية ذلك الجزء من حصة الالتزام الذى لا يوزع بين الفلاحين بل يزرعه الملتزم لحسابه .

(٢) قاتمقام لقب شيخ البلد . وهو الاستعمال الاصطلاحي . وتستعمل قاتمقام أيضاً فى معناها

الأصلى لسكى من يقوم مقام أحد ما ، كقائمقام الباشا مثلاً لمن يقوم مقام الباشا عند ما تسكون الباشوية خالية .

فحرروه له من تذكار الجاويشية لأن الميرى مقيد فى التذكار كل بلد بتذاكرها ،
فجمعوا تلك التذكار من البلاد ، وحرروا الميرى منهم بغير قاعدة يعرفونها ، لأن
الدفاتر حرقت ، وجمع ذلك التحرير ، وكتب به دفتر فى وقت حضور السلطان سليم
فى مصر كان سنة ٩٢٢ تسعمائة اثنين وعشرين سنة ، وكان خروجه منها سنة ٩٢٣
بعد النظام ^(١) .

السؤال الثانى

عن الميرى هل حصل فيه زيادة أو نقصان ، فأجابه أنه حصل فيه الزيادة
والنقصان بأوامر الباشوات فى بعض بلاد قليلة ، وسبب ذلك أن بعضا من الملتزمين
يكونون عنده بلد فيكتب عرض إلى الباشا برفع الميرى الذى عليها بشرط أن يشتري
مرتباً من مصاريف الميرى ، ويبطله فى نظير ما يرتفع [٤٤] من الأصل بحيث لم
يقع خلل فى الميرى ، ويكون الأصل والخصم قدر واحد فيجيبه الباشا على ذلك ،
ويعطى له فرماناً خطاباً إلى روزنامجى مصر برفع ذلك الميرى من الأصل ، ورفع
نظيره من المصرف ، ويفعله الرزنامجى ذلك فإنه مأمور بطريقة صناعته ، ولم يمكن
ارتفاع ميرى من الأصل إذا لم يرتفع قدره من الخصم ، والروزنامة مضبوطة ^(٢) .

السؤال الثالث

عن الميرى وقدره فى كل سنة ، فأجابه وهذا قدره يقبضه روزنامجى مصر بقوة

(١) الخبر عن إحراق الدفاتر بعد انتصار العثمانيين على السلاطين الجراكسة متواتر ، وإن
كان Deny فى مقدمته لكتابته عن المحفوظات التركية ص ٢٢ غير متأكد — فيما يلوح — من
حدوثه — وعلى كل حال فهو محتمل جداً سواء أكان حدوثه عمداً أم عفواً — هذا وبعد أن
وقع ذلك (إن كان قد وقع) اضطرب ولادة الأمور العثمانية إلى استخلاص ربط الأموال من التذاكر
فهي — كما شرحنا — تضمن جل الأموال التى يسافر بها الرسول .

(٢) المفهوم من هذا اسقاط الميرى عن ملتزم ما نظير تكفله بمصرف من مصاريف الميرى
يعادل ماسقط عنه من الميرى — ولا أستطيع بعد توضيح كيفية هذا الاسقاط توضيحاً دقيقاً .

الحكام من الملتزمين ومن أصحاب أقلام الجمارك ، ومن أرباب المناصب وكشاف الولايات وخلافه .

الأصل ميرى .

٤٤٣ ٦١٤ ١١٧ [فضة] .

عنها ٤٧٠٤ كيسا و ١٤٤٤٣ | فضة | كسوراً .

| ٤٥ | السؤال الرابع

عن بيان مصاريف الميرى وكيفية ترتيبه ، فأجابه أن المصاريف الميرية التي رتبها السلطان سليم هذا ببيانها :

جزوب
معين التارنج
لأهل التارنج

٢٩٩ ٧٣٥ ٥٠ | فضة | موجبات .

٢٢٠ ٩٨١ ١٥ » صرة أهالى حرمين .

٤٧٥ ٩٠٣ ١٤ » مصاريف حرمين .

٦٣٤ ٦١٨ ٠٧ » مصاريف سائرة .

| ومجموع ذلك كله ٦٢٨ ٢٣٨ ٨٩ فضة | .

[ويكون الباقي وقدره | ٨١٥ ٣٧٥ ٢٨ خزينة إلى السلطان بعد

المصاريف المرتبة .

وهذا قدر المصاريف على قدر الأصل لا زيادة ولا نقصان ^(١) .

(١) ليس حساب ميزانية مصر بهذه البساطة كما سنشرح في فرصة أخرى . ونسكتفى الآن

بأن تقيد الواردة في مقالة استيف (ص ١٩٦ عن الدخل و ص ٢٣٩ عن المنصرف) .

دخل السلطان

٨٠ ٤٦٠ ٠٦٨ فضة

من مال الأرض الزراعية

» ١٠ ٨٧٠ ٧٧٣ من المال المفروض على أصحاب الوظائف

» ٢٢ ٨١١ ٨٠٥ من الرسوم الجركية وما شابهها

» ٢ ٥٠٩ ٠٨١

من الجزبة أو الجوالى

» ١١٦ ٦٥١ ٧٢٧

مجموع

=

السؤال الخامس

عن خزنة السلطان هل يصرف منها شيء أم لا ، فأجابه أنه يصرف منها بموجب سندات من الباشاوات إلى روزنامجي مصر في كل سنة إلى أمير الحاج وشريف مكة أربعمائة وإحدى وأربعون كيسا مصريا وكسور خمسة عشرة آلاف فضة ، وباقي من الخزنة تارة يصرف في العمارات بحسب الاحتياج ، وتارة يرسل إلى الملك نقد حصة [٤٦] صنجق الخزنة والقافلة .

السؤال السادس

عن مال الكورجكي الذي هو مضاف بالمال مامعناه ، فأجابه أن مال الكورجكي كان يقبض من البلاد خارجا عن الميرى ، ويصرف في أجرة المراكب وغيره لنقل التراب من مصر ويرمى في البحر المالح ، وكان قدر مبلغه في كل سنة نحواً من ثمانية وعشرين كيسا مصريا ، واستمر ذلك الحال مدة سنين وهم ينقلون التراب من القاهرة وكانت نظيفة ، ولم يكن فيها من الوخم شيء ، ومن بعد ذلك حصل تراخي وكسل وعدم التفات من الحكام ، فصاروا يأكلون ذلك القدر في كل سنة ولم يصرفوه ،

المصاريف المقرره على جانب السلطان

موجبات أصحاب الوظائف	٢٤٧ ٢٩٣٩	فضة
موجبات الجند	٦٥٧ ٢٩٨٧٢	»
مصاريف سائرة	٥٨٥ ٢٦٥٣	»
معاشات	٩٩٤ ٨٤٣٨	»
أعمال خيرية	١٣٩ ١٣٨٩٢	»
قافلة الحاج	٦٥٤ ٤٢٠٧١	»
	٢٧٦ ٩٩٨٦٨	

فينبغي أن تكون زيادة الدخل على المنصرف بقدر ٤٥١ ١٦٧٨٣ فضة ، وقد تعرضت هذه الزيادة لرفع وخفض ، وأحيانا لحذف تام مما سننبطه في فرصة أخرى .

هذا وينبغي أن نلاحظ أن الفرق بين أرقام حسين أفندي وأرقام استيف ليس في جماته كبيرا فإننا إذا أضفنا إلى صافي الدخل في تقدير استيف مبلغ ٤٤١ كيسا و ١٥٠٠٠ فضة وهو الخاص بأمير الحج وشريف مكة والتي حسبها استيف في المنصرف بينا حسين أفندي لم يحسبها كانت زيادة الدخل على المنصرف = ١٦٧٨٣٤٥١ + ١١٠٤٠٠٠ [أى ٤٤١ كيسا و ١٥٠٠٠ فضة] = ٢٧٨٢٣٤٥١ فضة وهذا لا ينقص كثيرا عن مبلغ ٢٨٣٧٥٨١٥ الذي ذكره حسين أفندي

فبلغ ذلك السلطان وحضر منه أمر إلى وكيله بإضافة ذلك المبلغ على خزينته التي بقيت له في ذلك الوقت من الميرى بعد المصاريف التي رتبها .

[٤٧] السؤال السابع

عن تذاكر الجاويشية التي هي داخلة الميرى مامعناها ، فأجابه أن تذاكر الجاويشية مرتبة على البلاد من قديم ، عوائد إلى أوجاق الجاويشية في نظير خدمتهم في تحصيل الميرى وكانوا يقبضونها من البلاد ، ثم بعد ذلك انتقل الالتزام من يد إلى يد وصار أكثر الالتزام عند الأمراء [الأمراء المالك] إلى غاية سنة ١١٨٩ ، وصار الأوجاق المذكور لم يقدر يخلص من البلاد المذكورين ذلك بسبب قوتهم [أى قوة ملتزمى البلاد الأمراء] فشكوا حالهم إلى الباشا ، وهو نائب السلطان ، وأعرضوا عليه عرضا بإضافة ذلك على أصول الميرى بلداً ببلد ، وبعد ذلك يأخذونه من الروزناجى فأجابه في ذلك ، وحضر [وأحضر] الروناجى في ذلك الوقت وأمره بإضافة ذلك على الميرى ، وقدره ثلاثة وأربعون كيسا مصريا وكسورا ، وأعطى له فرمانا بذلك ، وأمره أن يعطيهم ذلك القدر في كل سنة في نظير ما انضاف على الأصل .

السؤال الثامن

[٤٨] عن ميرى الأوقاف كيف كان ترتيبه ، وكيف كان يصرف ، فأجابه أن ميرى الأوقاف مخصص على بلاد ، وكانوا يقبضونه النظار إلى [من] الملتزمين على يد مباشرى الأوقاف ويصرفونه في التراتيب التي رتبوها الملوك الذين أوقفوا ذلك ، وكانوا النظار اثنين في هذه المدة منهم شيخ البلد ناظر على وقف الدشيشة الكبرى ، ومنهم سليمان أغا الوكيل ناظر على ثلاثة أوقاف المرادية والحمدية والأحمدية ولهم عوائد على جانب الوقف ^(١) .

(١) الأوقاف المفروضة من أجلها ميرى كانت أربعة : الدشيشة الكبرى ، والمرادية ، والحمدية والأحمدية .

أما وقف الدشيشة الكبرى فمפורر يرد ذكره في تاريخ الجبرتي في مواضع كثيرة . والظاهر أنه كان هناك أكثر من وقف بهذا الاسم ، فقد جاء في الجبرتي في حوادث ٨ ربيع أول سنة ١١٠٣ « ورد مرسوم مضمونه ولاية نظر الدشايش » ، وهذا هو السر في وصفه بالدشيشة =

السؤال التاسع

عن مال ميرى وقف محمية كيف كان يقبض وكيف يصرف ، فأجابه أن المبلغ الذى كان يقبض من الملتزمين وقدره خمسون كيسا مصريا وكسور خمسة آلاف وستمائة وأربعة فضة ، وكان يصرف ذلك القدر صرة ترسل إلى أهالى مكة والمدينة ومرتبات وخيرات وعوائد الناظر وعوائد الكتبية [٤٩] جهاتهم على القدر المذكور وللوقف المذكور غلال على بلاد معلومة ، وقدره عشرون ألفا وسبعائة وتسعة وثمانون أردبا حب ونصف [أردب] ، ويصرف ذلك القدر مثل المال بموجب دفتر بخط الناظر المذكور وبمباشرة كتبة الوقف المذكور .

السؤال العاشر

عن مال ميرى وقف المرادية كيف كان يقبض ، وكيف كان يصرف ، فأجابه أن المبلغ الذى كان يقبض من الملتزمين وقدره ثمانية وثمانون كيسا مصريا وكسورا واثنان وعشرون ألفا وسبعائة وسبعون فضة ، وكان يصرف ذلك القدر صرة ترسل إلى أهالى مكة والمدينة ومرتبات وخيرات ، وعوائد الناظر وعوائد الخدمة والكتبة وجملة المصروف على قدر الأصل المذكور ، وللوقف المذكور غلال على بلاد معلومة وقدره ثلاثة آلاف وثمانمائة وأربعون أردبا قمحا ، ويصرف ذلك القدر مثل المال بموجب دفتر بخط الناظر المذكور وبمباشرة [٥٠] كتبة الوقف المذكور .

== الكبرى — والدشيشة حسوبتخذ من بر مرشوش — وقد نسب استيف فى مقالته ص ١٠٧ انشاء هذا الوقف إلى محمد بك چراكسة [هكذا] ، وقد ظن إبراهيم بك زكى فى تلخيصه لمقالة استيف أنه يقصد الملك الناصر محمد بن قلاوون سلطان مصر فى عهد الجراكسة (ص ٤٥ من كتاب الحالة المالية فى عهده الحملة الفرنسية و محمد على) وهذا ليس بصحيح ، فالناصر محمد ليس من السلاطين الجراكسة — ويلاحظ لى أن صاحب هذا الوقف هو قايتباى فالثابت أنه أوقف أوقافا عظيمة لإطعام أهل الحرمين الدشيشة وغيرها (راجع ترجمة قايتباى فى الضوء اللامع للسخاوى فى الجزء الخامس طبعة القاهرة) .

وعلى كل حال فوق الدشيشة الكبرى سابق للفتح العثمانى — على عكس الأوقاف الثلاثة الأخرى فهى من انشاء السلاطين العثمانيين مراد ومحمد وأحمد .

السؤال الحادى عشر

عن مال ميرى وقف الأحدية كيف كان يقبض ، وكيف كان يصرف ، فأجابه أن المبلغ الذى كان يقبض من الملتزمين وقدره ثلاثة وعشرون كيسا مصريا وكسورا وستة آلاف وثمانية وعشرون فضة ، وكان يقبض ذلك صرة ترسل إلى أهالى مكة والمدينة ، ومرتبات وخيرات وعوائد الناظر والخدمة والكتبة وجملة المصرف على قدر الأصل ، والوقف المذكور لم يكن له غلال على البلاد .

السؤال الثانى عشر

عن ميرى وقف الدشيشة الكبرى ، كيف كان يصرف ، فأجابه أن المبلغ الذى كان يقبض من الملتزمين وقدره أربعة وسبعون كيسا مصريا وكسورا وخمسة عشر ألف وتسعمائة [٥١] وثمانية وثمانون فضة ، وكان يصرف ذلك القدر صرة ترسل إلى أهالى مكة والمدينة ومرتبات وخيرات ، وعوائد الناظر والكتبة والخدمة وجملة المصرف على قدر الأصل ، وللوقف المذكور غلال حب على بلاد معلومة وقدره ثلاثة وثلاثون ألفا وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون أردبا وثلاث ، ويصرف ذلك القدر مثل المال بموجب دفتر بختم الناظر وبمباشرة كتبة الوقف المذكور .

السؤال الثالث عشر

عن المال الميرى كيف كان قبضه على مرة واحدة أو على مرات ، فأجابه أن الميرى قسمين صيفى وشتوى ، أما الصيفى فكان يقبض على مرتين النصف لمال الصرة والنصف إلى أمير الحاج ، وأما الشتوى فكان يقبض على أثلاث لموجبات العساكر والمواجب الأربعة من ذمة الباشا ، والذى يبقى [٥٢] من الأموال المذكورة بعد مصاريف الميرى يتحصل إلى خزنة السلطان ، وترسل له حجة صنجق الخزنة ^(١) .

(١) من قواعد الإدارة المالية فى ذلك العهد أنه للباشا أن يسقط عن الأفراد أو الطوائف =

السؤال الرابع عشر

عن الأطنان الميرية المستأجرة على يد بوسياك مدير الحدود العامة في أى محل فأجابه أنهم داخلون ميرى الجمارك ، وكانوا أصلهم الأوجاقات ، وكان ميريهم يدفع إلى ديوان الروزنامة ، والآن صار ما لهم يقبض من المستأجرين حكم الإيجار ^(١) .

السؤال الخامس عشر

عن جمرک الرقيق من الجوار [الجوارى] والعبيد لمن كان ، فأجابه أنه كان لكل من كان صنjq جرجا يكون له ذلك الجمرک ، وأن صنjq جرجا ملزوم بدفع ميرى الولاية ، لأن الميرى لم يكن مربوطا على ذلك الجمرک لأن الرقيق لم يكن هو شرط أن يحضر في كل سنة ^(٢) .

السؤال السادس عشر

[٥٣] عن الحوادث التى جردها المملوك | الأمراء المماليك | مثل حادثة الأورز

== شيئا من حقوق السلطان نظير تكفله هو بما يسقط كما أنه كان له أن يبدل في نظام صرف الأموال ولكن بشرط أن يبقى الصافي النهائى للسلطان كما كان (مثال ذلك — في الإجابة على السؤال الثانى من الباب العاشر) — وكانت نتيجة هذا أن تسكفل الباشا ببعض الموجبات الأميرية . وقد عدد حسين أفندى مواجب أربعة وذكر استيف في مقالته في ص ٢٣٤ ان الموجبات على الباشا هى ماتكفل به من ميرى الأوقاف الثمانية وما يؤديه إلى كتخداءات أوجاقات جليان وتفكشيان وجراكسة ، وإلى ولاية القاهرة ومصر العتيقة وبولاى ، وإلى أمين الإحتساب ، وإلى أوجاق الإنكشارية نظير ما عليه من ميرى جمرک الإسكندرية ، وإلى أوجاق العزب نظير حقهم في رسوم البحرين .

(١) بوسياك هو Poussielgue مهد لإغاثة بونايرت على جزائر مالطة ببذر بذور التفرقة بين فرسان القديس يوحنا ، وأدار شؤون مصر المالية أيام الإحتلال الفرنسى منذ بدئه إلى أن عاد إلى وطنه عقب اتفاق العريش في أوائل ١٨٠٠ ، وكان أحد المفوضين عن كلبير في عقد هذا الإتفاق .

(٢) هذا خلاف الرسوم التى كان يتقاضاها ملتزم وكالة الرقيق في القاهرة عن كل صفقة . ولا يمكن بيع أو شراء العبيد إلا في هذه الوكالة . وكل بيع وشراء لا يكون إلا بصك بين جنس الرقيق ذكرًا أو أنثى واسمه واسم الجلاب الذى باع والفرد من الناس الذى اشتراه ، ويوقع هذا الصك الملتزم . وهذا الصك يبقى يتداوله كل من يشتري العبد فيما بعد ، ويعطى للعبد إذا ما أعتق بعد ذلك — هذا فيما يتعلق بالرقيق السود — أما البيض فلم يكن على التجارة فيهم أى قيد من هذا النوع (راجع مقالة استيف في ص ١٨٤ و ١٨٥) .

[الأرز] ، فأجابه أن تلك الحوادث لم تكن مقررة بالميرى ، وهى حادثة قريب عهد أحدثها المملوك وصارت الآن عائدة إلى الجمهور [أى حكومة الجمهورية الفرنسية] .

السؤال السابع عشر

عن الحوادث من زمن تجدها على وكائل الأورز والعصفر وغيره ، فأجابه أن الوكائل المذكورة كانت تعلق الأغوات القزلاية فتغلب المملوك وربط ذلك الوكائل ورتب عليها تلك الحوادث من مدة قريبة ^(١) .

السؤال الثامن عشر

أن الروزنامجى من يقرره فى خدمته ، فأجابه أنه يقرره الباشا باطلاع شيخ البلد وأعيانها بشرط أن يكون ذا فهم وعقل وتدير ، وأن يكون أميناً لأنه مأذون بقبض الأموال ومصرفها ، وذا صناعة فى فن الكتابة لأنه مطلوب منه السؤالات والجوابات والكتابة مطلوبة له من الأفندية والكتابة [والكتبه] التى تحت يده والحساب [٥٤] مطلوب له .

السؤال التاسع عشر

عن الخيانة إذا وقعت من واحد أفندى من يقاصه ومن يرفع خدمته ، فأجابه أن الروزنامجى له أن يقاص الأفندية بحسب ذنوبهم الذى يستحق القصاص يقاصه ، والذى يستحق الرفع من خدمته يرفع أمره إلى الحاكم ، ويرفعه بإذنه ، ولم يكن أحد من الحكام له معارضة لأحد من الأفندية فى كامل الأمور لأن الرونامجى هو الحاكم عليهم ومطلوبون منه .

(١) من نوع وكالة الرقيق التى وصفناها وكالة العصفر فى بولاق ووكالتنا الأرز الواحدة بدمياط ، والثانية برشيد ، وكانت الحكومة تمنع تداول هذه الأصناف وغيرها إلا فى هذه الوكائل وأمثالها . وتهب الرسوم التى تفرض على البيع والشراء لأفراد أو طوائف من الناس . من هؤلاء طائفة الأغوات القزلاية وهم خصيان السلطان السود المسكفون بملاحظة جوارى القصر (القيزلر) مقالة استيف من ١٨٥٠ .

السؤال العشرون

عن أقلام الأفندية كيف كان ترتيبهم ، فأجابه أن ترتيبهم مذکور في الباب الخامس ، وأن أقلامهم [وظائفهم] مشترى [مشتراة] من قديم الزمان حكم ترتيب السلطان ، ولم يكن أحداً يتعدى عليهم في خدمتهم ، وأن مات منهم أحد يكون قلمه محلول ، ويُدفع حلوانه إلى الباشا على يد الروزنامجي [٥٥] بالشفقة والرحمة لأنها خدمة عمل^(١).

السؤال الأحد والعشرون

عن دار الضرب ومن يتعاطاها ، فأجابه أنه كان يحضر لها أغا من الدولة العلية خصوصى إلى ذلك ، وهو الذى يديرها ، ويدفع مال الميرى الذى عليها ، وعوائد الباشا ، وكتخدائه والمربيات إلى أصحابها ، ودفع أجر الخدمة والمصاريف ، والباقي بعد ذلك يكون إلى المذكور^(٢).

السؤال الثانى والعشرون

لماذا أن دار الضرب الآن صارت إلى الباشا ، فأجابه أن سبب ذلك تغلب المملوك على الباشاوات ، وعدم دفعهم العوائد التى عليهم ، ودفع [وعدم دفع] الحلوان على حقيقته ، قتل مدخولهم [أى الباشاوات] وصاروا محتاجين إلى إعانتهم على مصروفهم ، فهذا هو السبب لعطية دار الضرب لهم^(٣).

(١) « محلول » من الاصطلاحات الهامة في ذلك العهد تطلق على حصصة الالتزام وعلى الوظيفة إذا مات صاحبها فيعاد منحهما من جديد نظير الحلوان .

(٢) ليس في مقالة استيف ما يضاف إلى هذه الإجابة ، ومما يدل على مقدار ما كانت تدره دار الضرب أن الإدارة الفرنسية تحققت من أن سك ريال أفرنجي إلى انصاف فضة يعطى ربها صافيا قدره الثلث (راجع Charles - Roux : Bonaparte Gouverneur d' Egypte p. 110) وبذكر الجبرتي في حوادث محرم ١٢٢٧ (المجلد الرابع) دهشة محمد على لما كان عليه حتى أحقر رجال دار الضرب من سعة الحال .

(٣) يؤيد استيف في مقاله في ص ١١٢ هذا ، ويزيد عليه أن إعطاء دار الضرب (أو بعبارة أصبح الميرى المقرر عليها) للباشا حدث منذ أيام على بك الكبير وأن الباشاوات =

الباب الحادى عشر

[٥٦] فى تعريف تمكين الملتزمين فى الالتزام والفلاحين من الأراضى .

السؤال الأول

فى تمكين الملتزمين فى البلاد كيف كان ، فأجابه حين دخل السلطان سليم فوجد الناس واضعين أيديهم على البلاد بموجب التمكينات التى بأيديهم أما بشراء وأما بجلوان ، فأبقاهم على ما هم عليه ومكنهم فى البلاد بتمكين جديد ، وأخذ منهم حلوان قدومه وأملأه بالقاهرة ، وشرط عليهم أن يدفعوا الميرى الذى مضبوط على البلاد ، وأذن لهم بالبيع والشراء [فى حصص الالتزام] وجعل له بعد التمكين الأول على كل من مات من الملتزمين حلوان ثلاثة سنوات من الفايض الحر ، والتمكين القديم والجديد هو السبب فى ملك الملتزم ، ولم يبق للسلطان بلاد فى القاهرة [فى القطر المصرى] ولم يكن له على الملتزمين إلا الميرى فقط ، والحلوان الذى قرره على الأموات حكم الشرط لأن البلاد بلاد الله ، والعبيد عباد الله ، وأن السلطان العادل [٥٧] هو ولى الأمر ولازم الاتباع له فى سائر الأمور إلا فى مخالفة أوامر الله تعالى .

السؤال الثانى

كيف كان تمكين الفلاح من الأرض ، فأجابه أن السلطان سليم لما حضر بمصر وربط أطيان البلاد وأموالهم ، فوجد الأطيان مؤثرة على الفلاحين وأبقاهم على ما هم عليه ، ومكنهم بتمكين الملتزم ، وشرط على الفلاح أنه لم يكن له بيع ولا شراء فى الطين لكون أن الطين ملك الملتزم الذى هو أنابه السلطان عنه والفلاح خدام الأرض ، وزرعها له بعد دفع المال الذى قرره عليه السلطان ، والملتزم له أرض لم يكن له عباد^(١) .

= اعتادوا أن يبيعوا ماوهمهم السلطان من الميرى على دار الضرب إلى شيخ البلد أو كبير الأمراء المالك فى ذلك العهد .

(١) « الأرض مؤثرة على الفلاحين » القسم من حصص الالتزام الذى يوزع على الفلاحين =

السؤال الثالث

هل للملتزم أن يرفع الفلاح عن أثره أم لا ، فأجابه أن الملتزم [ليس] له رفع الفلاح عن أثره إلا بعيوب ظاهرة ، أما بعدم دفع المال ، وأما بتبوير الأرض [٥٨] عمداً أو بخيانة ظاهرة فإن حصل ذلك من الفلاح فللملتزم أن يرفع المذكور عن أثره ويعطيه لمن شاء .

السؤال الرابع

هل للفلاح أن يفوت أثره أم لا ، فأجابه أن الفلاح إذا فات أثره برضاه له ذلك ، والملتزم لن يكن له أن يقهر الفلاح في خدمته ولا يرفعه عن أثره .

السؤال الخامس

عن الذى يموت من الفلاحين ، هل يكون أثره إلى الملتزم أم لا ، فأجابه أن يكون أثره إلى ذريته أو عياله أو أقاربه ، وأن لم يكن له أحد ، فلا أثر إلى الملتزم يقرر فيه من شاء الفلاحين ، وهذا حكم شرط الملك حين أثر الأتليان إلى أربابها .

الباب الثانى عشر

فى تعريف مقدار الميرى إلى غاية تحرير حسن باشا كان قدره أى شىء ،

والآن قدره أى شىء ،

[٥٩] السؤال الأول

عن مقدار الميرى الذى حرره حسن باشا سنة ١٢٠٠ ، فأجابه أنه كان مقداره خمسة آلاف كيس ومائة وثلاثة وأربعون كيساً مصرياً وكسور ، وخمسة عشر ألف وستة وعشرون فضة ^(١) .

= ويبقى حقهم فيه كما شرح حسين أفندى فى أجوبته يعرف بأثر الفلاح أو بالأطيان الأثرية أو المؤثرة فى الفلاحين — تمييزاً له عن الأوسية التى يحتفظ بها الملتزمون .

(١) فى سنة ١٢٠٠ هـ وصل مصر على رأس عمارة بحرية عثمانية القبودان باشا الغازى =

السؤال الثانى

لماذا أن الميرى أنقص من تحرير حسن باشا ، فأجابه أن حسن باشا حين حضر بمصر زوّد على الميرى مائتين واثنتين وسبعين كيسا مصريا على جهات يأتى ذكرهم فيه بعد ما حصل من الأمراء المصرية غوغا بسبب ذلك ، وبيان الزيادة زود على جمرك اسكندرية مائتين وأربعين كيسا مصريا ، وعلى خيار شنبر ، وسنامكى ستة عشر كيسا مصريا ، وعلى ناحية المطرية بدمياط ثمانية أكياس مصرية ، وعلى جلود السلخانة ثمانية أكياس مصرية ، وهذا جملة الزيادة ، وعمل فى شأن ذلك عرض من [٦٠] الأمراء المصرية ، وأرسلوه إلى السلطان الآن | الحالى | وهو السلطان سليم ، فقبل ذلك العرض ، وحضر منه أمر برفع ذلك فرفع من دفاتر الميرى ، وكذلك ارتفع من أصل الميرى خزينة ما قدره من ابتداء سنة ١٢٠٠ إلى غاية ١٢١٢ كيسا مصريا مائة وسبعة وستون وكسور ، وخمسمائة وسبعة وثمانون فضة ، ومثل ما ارتفع ذلك القدر من الأصول ارتفع قدره من الخصوم ، فجملة مرفوع الأول والثانى أربعائة وتسعة وثلاثون كيسا مصريا وكسور ، وخمسمائة وتسعة وثمانون فضة ، فبقى بعد ذلك إلى غاية سنة ١٢١٢ أربعة آلاف وأربعائة وثلاثة وأربعون فضة ، فهذا هو مجموع الميرى المقيد فى الباب العاشر^(١).

== حسن موفدا من قبل السلطان لكسر شوكة الأميرين إبراهيم ومراد وقد عمت الشكوى منهما — وأقام حسن باشا بمصر شهورا تمكن فى أثناءها من اقضاء الأميرين عن القاهرة ، ونقل الرئاسة إلى أمير آخر منافس لهما هو اسماعيل بك أى أن كل ما استطاعه حسن هو الاستعانة بحزب من المماليك ضد حزب آخر ، ولم يتمكن من وضع حد لاغتصاب الأمراء وإعادة النظم الشرعية لما يجب أن تكون عليه — وبعد مغادرة حسن باشا لمصر ، وموت اسماعيل بك فى الطاعون المشهور باسمه عاد مراد وإبراهيم للقاهرة واستأنفا الحكم على الطريقة التى ألفا — .

والمفسود بالميرى فى هذه لإجابة هو جملة الضرائب المتنوعة التى تنبى لحساب السلطان .

وتجد تفصيل ما كان من أمر حسن باشا فى الجبرق فى حوادث سنة ١٢٠٠ (المجلد الثانى) وتجد إجمالها فى الجزء الثالث من المجلد الفرنسى لتاريخ مصر فى الفصل الذى عقده السيوكب

. *Precis de L'Histoire d'Egyte t. III. p. 49*

(١) زاد حسن باشا مجموع أموال السلطان المختلفة من ال ٤٧٠٤ كيسا و ١٤٤٣ فضة ==

الباب الثالث عشر^(١)

[٦١] فى تعريف سبب ترتيب الميرى على البلاد وغيره

السؤال الأول

فى سبب ترتيب الميرى على البلاد ، فأجابه أن أصول الترتيب فى نظير عشور خراج الأرض الذى كان يؤخذ من المزارعين ، وصار الآن ميرى وازداد حتى بلغ ذلك المقدار .

= المذكورة فى السؤال الثالث من الباب العاشر إلى ٥١٤٣ كيسا و ١٥٠٢٩ فضة المذكورة هنا وهذه الزيادة وقدرها ٤٣٩ كيسا و ٥٨٣ فضة نشأت من زيادتين إحداهما هى عبارة عن ٢٧٢ كيسا زادها حسن باشا على الجهات المذكورة فى الإجابة والأخرى عبارة عن ١٦٧ كيسا و ٨٧٥ فضة زيدت فى خزانة السلطان (قد سبق لنا تعريفها) — وقد رأينا أن السلطان سليم الثالث رفع — بناء على التماس الأمراء — الزيادتين أى زيادة الضرائب وزيادة مال الخزينة ليرجع الأمر إلى ما كان عليه ، أما الزيادة التى زادها حسن باشا فيمكن فهمها إذا ذكرنا أن الحكومة كانت تحتكر أصنافا وأنها تباع حقها فى الأصناف المحتكرة للترمين يلتزمون بإداء مبلغ من المال للحكومة نظير الإحتكار — من هذه الأصناف الخيار شنب ، وكان يزرع فى الدلتا والسنامكى وكان ينبت فى الصحراء بين النيل عند مديرية قنا والبحر الأحمر وكلاهما مما كان يستخدم فى العلاج إذ ذاك (راجع مقالة Rouyer : Notice Sur les Medicaments usuels des Egyptiens. Description d' Egypte tome XI. pp. 446, 456, 457

(١) يرى حسين أفندى فى هذا الباب إلى بيان أسباب فرض الضرائب الأميرية المختلفة — وإذا تذكرنا ماقلناه من أن الميرى يفيد : (١) مالا مربوطا على أرض زراعية . (٢) على صاحب منصب (٣) على المنتفعين من الرسوم المقررة على جمارك وسواحل وأسواق (٤) على جهات تدفع مالا لتتال حماية خاصة (٥) على ملتزمى أصناف محتكرة سهل علينا أن نفهم الإجابات الواردة . فالميرى فى السؤال الأول هو المال المفروض على الأرض الزراعية للسلطان — وهو غير المخرجات الواردة فى السؤال الخامس والتى شرحن معناها والميرى فى الأسئلة الثانية والثالث والرابع يؤديه المنتفعون بالرسوم الجمركية من أفراد وطوائف مثلا طائفة الإنكشارية أعطى لها حق الاستيلاء على رسوم جمر الاسكندرية فعليها أن تؤدى للسلطان « ميريا » نظير هذا الانتفاع ، والميرى فى الأسئلة من الخامس إلى الحادى والعشرين ، والسؤال الرابع والعشرين والسؤال التاسع والعشرين هو ميرى على أصحاب مناصب ووظائف . وتقدم هذه الوظائف يكسبهم مرتبات وعوائد وحق جمع رسوم مختلفة أحيانا ، فيجب أن يؤدوا للسلطان ميريا عن هذه الزايا (راجع استيف فى مقالته ص ١٠٩) ، هذا وفى إجابة حسين أفندى على السؤال التاسع عشر من الباب الخامس عبارة تدلنا على أن فكرة دفع أصحاب المناصب ميريا عن مناصبهم كانت تحتوى أيضا على عنصر الإحتاء بالحاكم =

السؤال الثاني

عن سبب ميرى جرك الدواوين ، فأجابه أن هذا فى نظير عشور البضائع والتجارات المحضرة من بر الروم وغيره .

السؤال الثالث

عن سبب ميرى البهار ، فأجابه أن هذا فى نظير عشور البن والبهار المحضرة من الهند والأقطار الحجازية .

السؤال الرابع

عن سبب ميرى البحرين ، فأجابه أن هذا فى نظير ما يؤخذ من جرك الغلال وجرك المراكب .

السؤال الخامس

عن سبب ميرى كشف الولايات ، فأجابه أن هذا فى نظير [٦٢] مال البلاد الذى رتبها لهم السلطان ، وفى نظير عوائدهم المرتبة على البلاد من داخل المخرجات .

السؤال السادس

عن سبب كشوفية الدفتر دار ، فأجابه أن هذا فى نظير منصبه وماله من العوائد

السؤال السابع

عن سبب ميرى أغاوات متفرقة ، فأجابه أن هذا مثل الذى قبله .

السؤال الثامن

عن سبب ميرى كتحدا چاوشان ، فأجابه أن هذا فى نظير ماله من العوائد .

== بهذه الوسيلة قال : « وقدر [السلطان] على الأفندية المذكورين جانب ميرى يدمعونه إلى ديوان السلطان لعدم التعدى عليهم فى كامل الأمور وحفظ مقامهم لخدمة الملوك » .
والميرى فى السؤالين الخامس والعشرين والسادس والعشرين هو مال حماية
والميرى فى الأسئلة الثمانية والعشرين والثالث والعشرين والسابع والعشرين والثامن والعشرين
يؤديه ملتزمون بأصناف محتكرة .

السؤال التاسع

عن سبب ميرى الترجمان ، فأجابه أن هذا فى نظير ماله من العوائد .

السؤال العاشر

عن سبب ميرى الأغاوات والأوجاقات السبعة والأفندية [٦٣] ، فأجابه أن هذا فى نظير عوائدهم ومناصبهم .

السؤال الحادى عشر

عن سبب الميرى المطلوب من أفندية الديوان ، فأجابه أن هذا فى نظير مناصبهم وعوائدهم على جانب الميرى والباشا ومالهم من القراوى والكساوى .

السؤال الثانى عشر*

عن سبب ميرى أمين الشون ، فأجابه أن هذا فى نظير منصبه وماله من العوائد على جانب غلال الميرى .

السؤال الثالث عشر

عن سبب ميرى المحتسب ، فأجابه أن هذا فى نظير عوائده على السوقية المسبيين [المتسبين] وعوائده على جانب الميرى .

السؤال الرابع عشر

عن سبب ميرى أمين الخردة ، فأجابه أن هذا فى نظير حملة الجال والخير بخيمة الرميطة ، وحملة الفيوم ، وكامل الأقلام التى هى من داخل الخردة ^(١) .

السؤال الخامس عشر

عن سبب ميرى [مشايخ] الأسواق ، فأجابه أن هذا فى نظير عوائدهم على الترك وعلى الدالين ^(٢) .

(*) رأس السؤال الثانى عشر والإجابة عليه فى هامش الأصل .

(١) « الحملة » رسوم أسواق — والرميطة الميدان القريب من القلعة — وقد تشرحن أن الخردة مجموعة خرائب متنوعة جداً بينا منها الرسوم المفروضة على « العوالم » وأصحاب الألعاب وهكذا — راجع مقالة استيف فى ص ١٩١ .

(٢) المقصود من ميرى الأسواق ما كان يؤديه للحكومة شيخا الدالين [وكان أحدهما =

[٦٤] السؤال السادس عشر

عن سبب ميرى أغات البارودية ، فأجابه أن هذا في نظير ماهو مرتب له على جانب الميرى في كل سنة ، وإحدى وسبعون ألفا وستائة وستون فضة ، وفي نظير البارود المرتب على ناحية منية كنانة وشلقان بولاية القليوبية ، وفي نظير عوائده على معامل البارود :

السؤال السابع عشر

عن سبب ميرى أغات المهندسين والبنائين [أى معمارجى باشى] فأجابه أن هذا في نظير عوائده على جانب عمارة السلطنة بحسب طول المدة له في كل يوم محبوب في نظير عوائده على جانب المهندسين .

السؤال الثامن عشر

عن سبب ميرى قافلة باشى ، فأجابه أن هذا في نظير عوائده على جانب البن في كل فرق ربع ريال .

السؤال التاسع عشر

[٦٥] عن سبب ميرى سردار جرجا ، فأجابه أن هذا في نظير ناحية بندار التبنات التى أوقفها له الملك ، وفي عوائده على جانب حاكم جرجا .

السؤال العشرون

عن سبب ميرى أغاوات القلاع ، فأجابه أن هذا في نظير ما هو مرتب على جانب الميرى وغيره .

السؤال الحادى عشر

عن سبب ميرى أمين الضربخانة ، فأجابه أن هذا في نظير ما يبقى له من المكسب بعد مصاريف المرتبات .

= تركيا والآخر مصريا [نظير ما كان يفرضانه على الدلايين ، وكان لابد لمن يبيع أو يشتري في أسواق معينة من استخدام دلال ، ودفع رسم دلالة (راجع استيف في مقاله في ص ١١٥) .

السؤال الثاني والعشرون

عن سبب ميرى الجلود ، فأجابه أن هذا فى نظير زيادة ثمن الجلود التى يأخذونها من المدايع .

السؤال الثالث والعشرون

عن سبب ميرى وكالة البهار ، فأجابه إن هذا فى نظير ما يخص أصحاب الملك من عوائد البهار والأمنية [وكونهم آمنين] .

[٦٦] السؤال الرابع والعشرون

عن سبب ميرى أغاوات الجيزية [الجزية] ، فأجابه إن هذا ما يؤخذ من النصارى واليهود فى كل سنة ، العال أربعائة وأربعون فضة على كل رأس ، والأوسط على كل رأس مائتان وعشرون فضة ، والأدنى على كل رأس مائة وعشرة فضة ^(١) .

السؤال الخامس والعشرون

عن سبب ميرى وقف سليمان باشا بشعر رشيد ، فأجابه أن هذا فى نظير ما كان قدره على نفسه صاحب الوقف أن يدفع ذلك القدر إلى ديوان السلطان تبركا لعدم المعارض لوقفه .

السؤال السادس والعشرون

عن سبب ميرى وقف السلطان الغورى والسلطان الأشرف والسلطان بيبرس والسلطان قايتباى والوزير خير بك والوزير يشبك ، فأجابه أن هذا فى نظير جمكية مرتب لهم بدفتر الموجبات ، وفى نظير مال الرزق والأطيان [٦٧] ورتب ذلك الميرى

(١) الجزية أو الجوالى مفروضة على الذكور البالغين من أهل الذمة من نصارى ويهود ، وكانت من ثلاث ثقات ، ويحضر لجمعها كل سنة أغا من دار السلطنة . وقد يلتزم بها قبل هذا الأغا ملتزمون (راجع مقالة استيف فى ص ١٩٢ — ١٩٤) .

على الأوقاف المذكورة لأجل أن يكونوا منسوين إلى جهة الملك وعدم التعرض لأوقافهم .

السؤال السابع والعشرون

عن سبب ميرى خيار شنبر وسنامكى ، فأجابه أن هذا فى نظير العشور التى تؤخذ من التجار .

السؤال الثامن والعشرون

عن سبب ميرى أمين مشاق ، فأجابه أن هذا فى نظير عوائده الآتية على البلاد^(١) .

السؤال التاسع والعشرون

عن سبب الميرى المطلوب من الباشا ، فأجابه إن هذا فى نظير تجديد خيرات مرتبه إلى بعض من الناس ، وفى سبيل إنعامه إلى شريف مكة ، وإلى أوجاقات متفرقة ، وفى نظير عوائده فى مال البهار فى كل فرق أر بعمائة فضة ، وفى نظير ما دفعه عن بعض أقلام بأمره ، وفى نظير الحلوان^(٢) .

(١) أمين المشاق أو أغا المشاق كانت مهمته جمع ما تطلبه دار السلطنة من « المشاق » وعى نسل جبال القنب ، وقد قال عنه استيف فى مقالته ص ١١٤ أنه كانت له عوائد قدرها من ٢٠ إلى ١٠٠ فضة عن كل بلدة يجمعها من المتزمنين ، وأنه كان يدفع له ثمن ما يجمع من المشاق بمرط أن يكتب له قاضى بولاق أشهاداً بثبت مقدار ما جمع من المشاق وقيمة ذلك .

(٢) لا يستقيم القسم الثانى من الإجابة مع القسم الأول — إذ أننا نفهم أن الباشا يؤدى ميريا نظير ماله من العوائد على البن ونظير الحلوان الذى يستولى عليه عند انتقال حصص الالتزام من يد إلى يد وفى نظير ما يأخذه من أصحاب الوظائف ، ولكننا لانفهم كيف أنه كان يؤدى ميريا على تجديد بعض الخيرات ، وعلى انعامه إلى شريف مكة ، وإلى أوجاقات مختلفة كتحملة عن الإنكشارية مثلاً ميرى جرك الإسكندرية — وقد نستطيع أن نقول أن الباشا رفع عنه من ميرى منصبه بقدر ما أخذه على نفسه من التكاليف الواردة فى القسم الأول أو أنه حسب على خزنة السلطان قيامه بها وانتفاعه من القيام ببعضها (كسألة جرك الإسكندرية) فحق عليه أن يؤدى ميريا نظير الانتفاع . ولكن الصعوبة باقية .

الباب الرابع عشر

[٦٨] في تعريف سبب ترتيب مصاريف الميرى

السؤال الأول

عن سبب صرة الحرمين الشريفين ، فأجابه أنه كانت الملوك في الزمان القديم يرسلون هدايا إلى أهالي مكة والمدينة من أصل مبلغ كبير في كل سنة من أصل بيت [مال] المسلمين ، فلما حضر السلطان سليم وضبط أموال الميرى ، ضبط ذلك القدر بموجب دفتر بأسماء معلومة يرسل اليهم في كل سنة ، وصار يقع فيه البيع والشراء بين الناس في بعضها ^(١) .

(١) ماورد في آخر هذه الإجابة أمر هام جداً علينا أن نشرحه شرحاً وافياً . يقول حسين أفندي أنه كان هناك دفتر بأسماء الأفراد من أهل الحرمين الذين ترسل لهم صرة الحرمين الشريفين ثم أضاف إلى ذلك وصار يقع فيه البيع والشراء — ومعنى ذلك أن هذه المرتبات المقررة في صرة الحرمين — واسمها « أوراق صرة » — أصبحت يتداولها الناس بالبيع والبراء كما يتبادل الناس بيع وشراء العقار الثابت أو الأوراق المالية في عهدنا الحاضر . ولم تكن هذه وحدها الأوراق المتداولة في ذلك العصر بل كانت مرتبات الجند — واسمها أوراق جامكية — وكذلك أوراق المرتبات الجارية على الشيوخ ومن في حكمهم — واسمها الجارية — مما يتداولها الناس بكل أنواع التداول ، وستقتبس من مقالة استيف ومن تاريخ الجبرق مايزيد هذه الناحية من حياة مصر المالية وضوحاً — ولعل هذه الاقتباسات تعيننا على فهم أسباب اختلال أمر الحامية العثمانية وفتح باب الإغتصاب لكل من آس في نفسه قوة .

مفتبسات من استيف :

أولاً — أن أوراق حكجية العسكر لم تكن للعسكر وحدهم ، بل كانت تمنح لغيرهم كمرتبات خيرية (مقالة استيف ص ٢١٣) .

ثانياً — أن دفتر الصرة احتوى على أسماء كثيرين ليسوا من أهل الحرمين وإنما استطاعوا أن يحولوا أوراقهم من أوراق حكجية إلى أوراق صرة لما شاهدوه من ضبط صرف أموال الصرة (مقالة استيف ص ٢٢١) .

ثالثاً — أن السلطان رتب في الأصل حكجية العساكر بحيث يبلغ مرتب الجندي لم ١٨٢ فضة في العام ومرتبات الضباط من فثنين إما مثلي مرتب الجند وإما ثلاثة أمثاله — وقد بلغ مرتب الصنديق ٧٢٩٧٠٨٠ فضة — ثم حدث على توالى الزمن أن اعتبر الجند والضباط والصنائق هذه المرتبات ملكاً لهم لا مرتباً يصرف لهم على أداء وظائفهم واستغلوا هذا الملك كما يستغل العقار وغيره وصارت بذلك أوراق حكجية العساكر في أيدي النساء والأطفال وسواهم من غير المحاربين . وقد علل استيف هذا بما ذكرناه في الاقتباس الأول من أن السلاطين أنفسهم كانوا =

السؤال الثاني

عن سبب مصاريق أمير الحج ، فأجاب أنه كان في الزمن القديم يطلع بالحجاج كبير التجار ، ويأخذ محبته الهدايا التي ترسل إلى الحرمين وكسوة البيت الشريف تذهب وترجع في أمن وأمان ، ثم بعد ذلك تغلبت العربان وقطعوا الطريق ، فاحتاج الأمر إلى رجل كبير من أهل الحروب [٦٩] وعساكر ، فعينوا صنجقا من صناع مصر يطلع بقافلة الحج ، فرتب له في كل سنة مائتا كيس ، واستمر ذلك مدة طويلة ، فمن زيادة عوائد العربان وزيادة أسعار الأشياء زاد المبلغ شيئاً فشيئاً حتى بلغ ذلك المبلغ قدره ثمانمائة كيس .

السؤال الثالث

عن سبب مصاريق الحرمين ، فأجاب أنه في سابق الزمان كان يرسل إلى الحرمين زيت طيب وشمع عسل وقناديل ما يحتاج إليه بغير قدر معلوم ، ففي وقت التحريم تثنى هذه الأشياء وترسل في كل سنة .

== يتصرفون في أوراق الملكية كما يرون ويهبونها للمساجد وهكذا (مقالة اسيف ص ٢٠٢ — ٢٠٣) .

مقتبسات من الجبرتي :

قال الجبرتي في ختام حوادث سنة ١٢١٦ بمناسبة جلاء الفرنسيين عن مصر أن ولادة الأمور العثمانية أخذوا يعيدون النظر في مالية مصر ، وأن من ضمن ما بحثوه أمر « الملكية ومرتبات الغلال بالأنبار . وأن من جملة رواج حال أهل مصر المتوسطين هذان الشيئان وهما الملكية والغلال التي يقال لها الجرايات ربتها الملوك السالفة من الأموال الميرية للعساكر المنتسبة للجوقات والمرابطين بالقلع السكينة حول الأقليم ، ومنها ماهو للأيتام والمشايع المتقاعدون ونحوهم ، وكانت من أروج الإيراد لأهل مصر وخصوصاً أهل الطبقة الذين ليس لهم إقطاع ولا زراعات ولا تجارات كأهل العلم ومساكين أولاد البلد والأرامل ونحوهم ، وثبت وتقرر لإيرادها وصرفها في كل ثلاثة أشهر من أول القرن العاشر إلى أواخر القرن الثاني عشر بحيث تقرر في الأذهان عدم اختلاط أصلاً ولما صارت هذه المثابة تتألفها بالبيع والقرع والفراغ ، وتغالوا في أثمانها ورغبوا فيها وخصوصاً لسلامتها من عوارض الهدم والبناء كما في العقار ، وأوقفوها وأرصدوها على جهات الحريات والصهاريج والسكاتب ومصالح المساجد ونفقات أهل الحرمين وأهل بيت المقدس ، وألقى العلماء بصحة وقفها لعل عدم تطرق الخلل ، فلما اختلت الأحوال وطمع الحكام في الأموال الميرية ضعف شأنها ورخس سعرها وانحط قدرها وافترق أربابها ولم تزل في الانحطاط والتسفل حتى بيع الأصل والإيراد بالغبن الفاحش جداً » .

السؤال الرابع

عن الموجبات والمرتبات والخيرات التي بمصر ، فأجابه أن جميع ذلك كان يصرف من بيت المال في وقت التحرير ، رارتبط ذلك كله في دفاتر ، وصار يصرف في كل سنة من الروزنامة العامة على جانب الميرى ، وصارت هذه [٧٠] المرتبات والخيرات يقع فيها البيع والشراء ، وصار الناس يملكونها بتمكين ديوانى من نائب السلطة ، ومجموع تلك المصاريف كلها قدرها مبين في الباب العاشر .

الباب الخامس عشر

في تعريف الموارث وما يخص بيت المال

السؤال الأول

عن موارث الأموات كيف يقع فيها ، فأجابه أن جميع متروكات الميت تقسم على أولاده وعلى عياله ، فإن كان له أولاد فلزوجته الثمن ، والباقي يقسم على ثلاثة أقسام ، الثلث منه للأنتى والثلثان منه للذكر ، وهذا لا يكون إلا بعد دفع الديون والمصاريف التي يحتاج إليها الميت وبعد حق الزوجة [في] مؤخر الصداق ، وهذا على طريقة الشريعة الإسلامية وأما خلفه لا يحيط علمنا به .

السؤال الثانى

عن الذى يخص بيت المال من متروكات الميت وأملاكه [٧١] ، فأجابه أن جميع متروكاته تكون لورثة الميت ، ولم يكن إلى بيت المال شىء ، فإن لم يكن له أولاد ولا ورثة فللزوجة منه الربع وإلى بيت المال الثلاثة أرباع ، بعد دفع الديون وكامل المصاريف التي يحتاج إليها الميت ، وإن كان له أقارب من ذوى الأرحام وهم النساء فهم أولى من بيت المال .

السؤال الثالث

عن الذى يخص القاضى من ميراث الميت ، فأجبناه إن كان القاضى يحضر

القسمة في الميراث فله عوائد تخصم من أصل الميراث عن كل ألف وعشرون فضة حكم قانون مصر من قديم الزمان ، وإن كان الورثة يقع بينهم الرضى ويقسموا الميراث بينهم ، فلا يكون للقاضى شئ من ذلك .

السؤال الرابع

إذا كان الميت نيس له أولاد ما الحكم فيه ، فأجابه [٧٢] أن يكون ربع ميراثه إلى زوجته ، والباقي يقسم على الورثة حكم مراتبهم من بعد الديون و بعد المصاريف .

معين^{حروب} التاريخ لأهل التاريخ

الباب السادس عشر

عن تعريف الأسئلة الآتى ذكرها فيه

السؤال الأول

عن دخول السلطان سليم بمصر كيف حصل فى الأحوال ، فأجابه عن سبب دخول السلطان سليم كان ظلم السلطان الغورى وجماعة الجراكسة بالرعاية [بالرعية] والله سبحانه وتعالى أذاقهم النذل والخوف وأزالهم الله من كثرة ظلمهم بالعباد .

السؤال الثانى

ما السبب فى ظلم الغورى وجماعة الجراكسة ، فأجابه أن الذى أحوجه الظلم كثرة شراء المماليك وكثرت عليه المصاريف ، فظلم الناس والعباد ، فهذا هو السبب ، ولما خرج من مصر وتوجه إلى جهة حلب وإلى هناك بعدها [٧٣] لم يظهر وقطعت جميع الجراكسة بأجمعهم .

السؤال الثالث

من كان حين السلطان سليم ملك هذه المملكة فى مدته من المديرين فى هذه المملكة ، فأجابه أن المديرين فى مدته كانوا فصحا وعقلا ، وهم الذين رتبوا هذا

الحال والأموال الميرية باطلاعهم واطلاع السلطان سليمان بعد توجه السلطان سليم ورتبوا ورتبوا هذه المملكة ترتيبا عظيما ورتبوا سديدا .

السؤال الرابع

عن ترتيب الشون من رتبة ، فأجابه أن الذى رتب الشون لغللال الميرى فهو فرعون ورتب معه تراتيب عظيمة وخيرات كثيرة ، ثم بعد ذلك لما حضر السلطان سليم ووجد تراتيب غلال الميرى بمصر ، ورتبه على العساكر والأوجاقات والمشايخ والأمرء والأغاوات والأفندية وباقي الناس ، ورتب إلى الشون مصرفا [أفندى المصرف] وكتبة ومباشرين [٧٤] مسلمين ونصارى وترأسا وخداما يجمعون الغلال الميرى من الملتزمين ويصرفونه بموجب الدفاتر المرتبة وعوائد الكتبة والخدم على جانب الغلال الميرية .

السؤال الخامس

عن تراتيب السلطان سليم رتبها حكم قديمها أم لا ، فأجابه أن السلطان الغورى كان ظالما ، وكان مرتبا خيرات ، فلما دخل السلطان سليم وأزاله ، زود الخيرات والمرتبات عن أول كثيرا وريح الناس جميعا ، وجعل لهم معاش ليتعيش منها العواجز والأيتام والغراب [والغرباء] وهذا كله لأجل رغبة الناس ومحبتهم فيه ، وصار الناس جميعا يدعون له ويترحمون عليه بعد موته .

السؤال السادس

من منفع السلطان من هذه المملكة ، فأجاب إن هذه المملكة جميعا ملكه ولا ينظر إلى الانتفاع منها ، ورتب مصرفها على قدر أصلها ، وأما الخزنة [التى] أبقاها له [لنفسه] فجعلها تحت [٧٥] العارات والانعامات التى يعطيها ، وجعل له وكيلا بمصر وهو الباشا وشرط عليه أن يحكم فى القاهرة بالشفقة والرحمة على أهلها لأنهم قوم ضعاف ، وجعل بمصر روزناميا مسلما عاقلا ، وهو وكيل عن السلطان فى الأموال الميرية ، وأمرهم بصرف جميع الخيرات من المال والغلال ، وللمذكور المشورة فى كامل

الأمر ، وهو الذى يرد المشورة على الباشوات فى كامل الأمور الصالحة ، وحصل
الشرط على الباشوات أن يكونوا على خراج الأوجاقلية [أى على رأيهم] فى كامل
الأمر التى قررهما وشرط بها السلطان ، وإن حصل أمر مخالف إلى الشروط فلهم
أن يعرضوا إلى السلطان ويعزلونه ، وكذلك إن حصل من الأوجاقات شئ مخالف
من الشروط فالباشا له أن يزجر المذكورين ويرفعهم عن مناصبهم ويؤدبهم الأدب
اللائق بحالهم ، والروزنامجى المذكور يكون أميناً على أسرار السلاطين وأمواله ،
وكذلك المقاطعات والخلفاء والكتبة التى تحت يده ، وعهدهم الجميع عليه ، وإن كان
يحصل من المذكور خلاف ما ذكرناه يكون معزولاً ومهاناً ويقاخص بحسب أحواله .

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب

وصلى الله على من لا نبى بعده ، وعلى آله

وصحبه وسلم

ملحق بأسماء أصحاب الوظائف :

اختيارية — أرباب السجديد — اسباهية — أغاوات الباشا — أغاوات الأوجاقات —
 أغاوات قزلارية — أغا الإنكشارية — أغا أو أمين دار الضرب — أغا البارودية أو الجبهى
 باشى — أغا المهندسين والبنائين أو المعارجى باشى — أغاوات الجزية — أغاوات الحرم —
 أغاوات القلاع — أغا أو أمين المشاق — الأفندية — أفندى الشرقية — أفندى الغربية —
 أفندى الصهر — أفندى الفلال — أفندى المحاسبة — أفندى اليومية — أفندى المصرف —
 أفندى الكركشى — أفندى الرزق — أفندى الأوجاقات — أفندى القابلة — أمير الحج —
 أمين النون — أمين البحرين — أمين الخردة — انكشارية — أوجاق — أوضباشى (أوطه باشى)
 الباشا — باش اختيار — باش قلعة الروزنامة

تفكشيان — ترجمان

ثانى خليفة الروزنامة — ثالث خليفة الروزنامة

چاوشان — جليان — چراكسة — الجبهى باشى — چورجى

خزينة دار — خليفة وخلفا — الخولى

الدفت دار — ديوان أفندى

رابع خليفة الروزنامة — رئيس الديوان

زعيم مصر

سردار الحج — سردار الخزنة

شاجريه — الشاهد — مشايخ البلاد — شيخ البلد

الصنچق — صنچق طبل خانه — صنچق الخزنة — صناعجى الولايات — صيارف

الروزنامة — صراف باشى الروزنامة — صيارف البلاد

عزبان

الفرمنجى

قاضى مصر — قافلة باشى — قائمقام — قبودان — قلفه — قلقى

كتخدا — كتحدا — كتحدا چاوشان — كتبه الخزنة — كشاف — كيه دار — كلاف

متفرقة — المفتيون — المحتسب — مستحفظان — المشد — مهردار — معمارجى باشى

نواب القاضى — نقيب الأشراف

والى — الوكيل

يولداشات .

ملحق بالمصطلحات :

أثر أو أطيان مؤثرة أو أثرية — افراجات — التزام — أوتلاق — أوراق خدم
العسكر — أوسية
تذاكر چاوشية — تذاكر ديوانية — تراييع — تقسيط — تلبیس — تمكينات
جكية وأوراق جكية
حلوان — حملة
خرج — الخزنة
ديوان
السلطات
صرة الحرمين وأوراق صرة
فائض — فرمان — فضة ونصف فضة — فرق
كركشى — كدوكات (گديك) — كشوفية — كلاله — كيس
المال الحر — مال الجهات — محبوب — محلول — مخرجات — مضاف — ملتزمون —
موجبات — مهاترة — الميرى — المبدى
النبارى — النوبة .

صفحة

١	تمهيد
٢	التعريف بحسين أفندى وأجوبته
٦	تحليل أجوبة حسين أفندى
٩	مذكرة بالمراجع التي أستمع بها في التعليق على الأجوبة
١٠	الباب الأول : التعريف بترتيب الديار المصرية
	١ . نظام مصر عند فتح السلطان سليم لها — ٢ . الباشا وكيل السلطان بمصر —
	٣ . إيراد الباشا وعوائده — ٤ . إيراد كتحدا الباشا — ٥ . عوائد المهردار —
	٦ . عوائد الخزينة دار — ٧ . عوائد الترجمان — ٨ . عوائد ديوان أفندى —
	٩ . التعريف برئيس الديوان وعوائده — ١٠ . أغاوات الباشا وعوائدهم .
١٤	الباب الثاني : التعريف بصنائج مصر
	١ . كتحدا الوزير — ٢ . القباطين — ٣ . أمير الحج — ٤ . الدفتردار —
	٥ . صنائج الخزنة — ٦ . الصناجق حكام الولايات — ٧ . صنايق الحفر بالقاهرة .
١٧	الباب الثالث : في ترتيب الأوجاقات السبعة
	١ . أوجاق متفرقة وخدمته — ٢ . أوجاق جاوشان وخدمته — ٣ . الأوجاقات
	الإسباهية وهي جليان وتفكشيان وچرا كسة — ٤ . أوجاق الإنكشارية — ٥ . أوجاق
	العزب — ٦ . زعيم مصر أو والى القاهرة .
٢٣	الباب الرابع : في التعريف بالحكام القاطعين بالأحكام الشرعية
	١ . القاضى ونوابه — ٢ . العلماء ومنهم المفتيون الأربعة والفقهاء — ٣ . أرباب
	الساجيد — ٤ . نقيب الأشراف .
٢٥	الباب الخامس : في التعريف بالأفندية وخدمتهم
	١ . الروزنامجى أو كبير الأفندية — ٢ . باش قلعة الروزنامة — ٣ . ثانى خليفة
	الروزنامة — ٤ . ثالث قلعة الروزنامة — ٥ . رابع خليفة الروزنامة — ٦ . أفندى الشرقية —
	٧ . أفندى الغربية — ٨ . أفندى الشهر — ٩ . أفندى الغلال — ١٠ . أفندى
	المحاسنة — ١١ . أفندى اليومية — ١٢ . أفندى المصروف — ١٣ . أفندى الكركشى —
	١٤ . أفندى الرزق — ١٤ . الفرمنجى — ١٦ . كتبة الخزينة والصيارف وصراف باشا —
	١٧ . أفندية الأوجاقات — ١٨ . أفندى المقابلة — ١٩ . ترتيب الروزنامة بصفة عمومية .
٣٣	الباب السادس : في التعريف بولايات مصر وكيفية تحصيل مالها
	١ . أساء ولايات الوجهين البحرى والقبلى — ٢ . كيفية تحصيل مال ولايات الوجه
	البحرى — ٣ . كيفية تحصيل مال ولايات الوجه القبلى — ٤ . كيفية تحصيل مال الفيوم —
	٥ . كيفية تحصيل مال الإسكندرية — ٦ . كيفية تحصيل مال دمياط — ٧ . كيفية
	تحصيل مال أقليم البرلس — ٨ . كيفية تحصيل مال القاهرة .
٣٦	الباب السابع : في التعريف بالالتزام الملتزمين
	١ . من هم الملتزمون — ٢ . مقدار حصص التزام الرعية في أيام الإحتلال الفرنسى —
	٣ . ترتيب بنادر الولايات — ٤ . حلوان حصص الالتزام التي يموت أصحابها —
	٥ . تغيير المالك لمقدار الحلوان .

صفحة

- ٣٧ الباب الثامن : في التعريف بكيفية وضع الملوك أيديهم على الأرض
 ١ . مافله الملك العزيز — ٢ . أصل امتلاك الناس الأرض وما فعله سيدنا يوسف —
 ٣ . مافله سيدنا عمرو بن العاص عند فتح مصر — ٤ . الحلوان الذي كان يأخذه سيدنا عمرو .
 ٣٩ الباب التاسع : كيفية ترتيب السلطان سليم لمصر وكيفية ضبطه أطيانها
 ١ . كيفية تقسيمه للبلاد — ٢ . كيفية ربطه المال على الأرض — ٣ . وظيفة
 شاهد البلد — ٤ . وظيفة مشايخ البلد وشيوخهم — ٥ . وظيفة الصراف — ٦ . وظيفة
 الخولى — ٧ . وظيفة الوكيل — ٨ . وظيفة الكلاف — ٩ . وظيفة المشد .
 ٤١ الباب العاشر : في التعريف بالميرى وتمكين الملتزم من الالتزام
 ١ . كيفية تحرير السلطان سليم للميرى — ٢ . ما حدث في الميرى من الزيادة والنقصان —
 ٣ . مقدار الميرى — ٤ . بيان مصاريف الميرى — ٥ . ماهى خزنة السلطان — ٦ . مال
 الكورجى — ٧ . تداكر الجاوشية — ٨ . ميرى الأوقاف — ٩ . ميرى وقف الحميدية —
 ١٠ . ميرى وقف المرادية — ١١ . ميرى وقف الدشيشة الكبرى — ١٣ . أوقات
 تحصيل الميرى — ١٤ . نظام الأطيان الأميرية المستأجرة في عهد الاحتلال الفرنسى —
 ١٥ . لمن كان لإيراد جرك الرقيق — ١٦ . ما أحدثه المالك من الحوادث — ١٧ . ما أحدثه
 المالك في وكالتي الأرز والعصفر — ١٨ . من يعين الروزنامجى — ١٩ . نظام تأديب
 الأفندية — ٢٠ — ترتيب أقلام الأفندية — ٢١ . نظام دار الضرب — ٢٢ . لم
 أعطى ميرى دار الضرب للبasha .
 ٥١ الباب الحادى عشر : في التعريف بتمكين الملتزمين والفلاحين من الأرض
 ١ . تمكين الملتزمين — ٢ . تمكين الفلاح من أثره — ٣ . هل الملتزم رفع الفلاح
 عن أثره — ٤ . هل للفلاح ترك أثره — ٥ . هل يورث أثر الفلاح .
 ٥٢ الباب الثانى عشر : في التعريف بما زاده حسن باشا في الميرى
 ١ . مقدار ما زاده حسن باشا في الميرى — لماذا أعيد الميرى إلى ما كان عليه .
 ٥٤ الباب الثالث عشر : في التعريف بأسباب ترتيب الأموال الأميرية المختلفة
 ١ . ميرى الأرض الزراعية — ٢ . ميرى الجمارك — ٣ . ميرى البهار — ٤ . ميرى
 البحرين — ٥ . ميرى الكشف — ٦ . ميرى الدفتر دار — ٧ . ميرى أغاوات أوجاق
 منفرة — ٨ . ميرى ككتخدا جاوشان — ٩ . ميرى الترجمان — ١٠ . ميرى أغاوات
 وأفندية الأوجاقات — ١١ . ميرى الأفندية — ١٢ . ميرى أمين الشون — ١٣ . ميرى
 المحتسب — ١٤ : ميرى أمين الحردة — ١٥ . ميرى شيخى الدلائن — ١٦ . ميرى أغات
 البارودية — ١٧ . ميرى أغات المهندسين والبنائين — ١٨ . ميرى قافلة باشى — ١٩ . ميرى
 سردار جرجا — ٢٠ . ميرى أغاوات القلاع — ٢١ . ميرى أمين الضربخانه — ٢٢ . ميرى
 الجلود — ٢٣ . ميرى وكالة البهار — ٢٤ . ميرى أغاوات الجزية — ٢٥ . ميرى
 وقف سليمان باشا برشيد — ٢٦ . ميرى أوقاف أخرى — ٢٧ . ميرى خيار شنبر
 وسنامكى — ٢٨ . ميرى أمين المشاق — ٢٩ . ميرى البasha .
 ٦٠ الباب الرابع عشر : في التعريف بأسباب ترتيب المصاريف الأميرية
 ١ . سبب ترتيب صرة الحرمين — ٢ . سبب مصاريف أمير الحج — ٣ . سبب

صفحة

- مصاريف الحرمين — ٤ . سبب الموجبات والمرتببات والخيرات .
٦٢ الباب الخامس عشر : في التعريف بالموازيث وما يخص بيت المال
١ . نظام الموازيث — ٢ . نصيب بيت المال من التركات — ٣ . نصيب القاضى
من تقسيم التركات — ٤ . تركة الذى ليس له أولاد .
٦٣ الباب السادس عشر : فى الإجابة عن أسئلة شتى
١ . سبب دخول السلطان سليم مصر — ٢ . أسباب ظلم السلطان الغورى
والجراكسة — ٣ . حسن تدبير وزراء سليم وسليمان — ٤ . من أول من رتب شئون
الغلال الأميرية وما أحدثه السلطان سليم فيها — ٥ . الخيرات التى رتبها السلطان سليم —
٦ . ما هو وجه انتفاع السلاطين العثمانيين بمصر .
٦٦ ملحق بأسماء أصحاب الوظائف
٦٧ ملحق بالمصطلحات

مففى غريال